رؤية عُمان 2040
نتقدم بثقة
Moving Forward with Confidence

سلطنة عُمان

جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة

التقرير السنوي لعام 2020

ملخص المجتمع

المحتويات

من النطق السامي 3

كلمة رئيس الجهاز 4

لمحة عن الجهاز 5

الشكاوى والبلاغات 12

ملخص بالملاحظات والتوصيات المتعلقة بوحدات الجهاز الإداري للدولة 18

ملخص بالملاحظات والتوصيات المتعلقة بالهيئات والمؤسسات العامة وشركات الخدمات العامة 35

ملخص بالملاحظات والتوصيات المتعلقة بالاستثمارات والشركات التجارية والصناعية 42

ملخص بالملاحظات والتوصيات المتعلقة بشركات النفط والغاز 51

الآثار المالية 59

تعزيز النزاهة 66

من النطق السَّامي

ومن أجل توفير الأسباب الداعمة لتحقيق أهدافنا المستقبلية، فإننا عازمون على اتخاذ الإجراءات اللازمة لإعادة هيكلة الجهاز الإداري للدولة، وتحديث منظومة التشريعات والقوانين وآليات وبرامج العمل، وإعلاء قيمه ومبادئه وتبني أحدث أساليبه وتبسيط الإجراءات، وحوكمة الأداء والنزاهة والمساءلة والمحاسبة، لضمان المواءمة الكاملة والانسجام التام مع متطلبات رؤيتنا وأهدافها

حضرة صاحب الجلالة السلطان
هيثم بن طارق المعظم

23 فبراير 2020

كلمة رئيس الجهاز

تجسيداً للتوجيهات السامية لمولانا حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم -حفظه الله ورعاه- بترسيخ مبادئ الشفافية والنزاهة والمساءلة والمحاسبة، وسعيًا من جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة لتحقيق رؤية عُمان 2040 وما تضمنته من أهداف لتطوير منظومة رقابة شفافة ونزيهة، فاعلة ومستقلة، تتيح الحصول على المعلومة وتوظيفها في تقويم العملية التنموية، وتؤسس لعلاقة منسجمة وإيجابية بين المجتمع ومؤسسات الدولة، وتُمكّن من تفعيل مبدأ المساءلة والمحاسبة على الأداء، مما يرفع من مستوى الخدمات المقدمة، ويساهم في حماية المال العام والمقدرات الوطنية لسلطنة عُمان.

وتحقيقًا لمتطلبات الخطة الخمسية العاشرة لتعزيز الشفافية والإفصاح بما يخدم العملية التنموية في سلطنة عُمان، يأتي الإصدار الأول لجهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة لـ **ملخص المجتمع** عن نتائج أعماله بما تضمنه تقريره السنوي لعام 2020.

ناصر بن هلال بن ناصر المعولي
رئيس جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة

لمحة عن الجهاز

مـن أهـداف الـجـهـاز

1. حماية الأمـوال العامة للدولـة والأموال الخاصـة التي تديـرهـا أو تشـرف عليهـا أي من الوحدات الخاضعة لرقابة الجهاز والتثبت من مـدى ملاءمـة أنظمة الضبط والرقابة الداخلية وسلامة التصرفات المالية والإدارية واتباعها للقوانين واللوائح والقرارات التنظيمية

2. تقييـم الأداء (كفاءة وفاعلية واقتصاد)

3. تجنب وقوع تضارب المصالح والمخالفات المالية والإدارية

آليـة العمـل الـرقـابـي

تستند آلية العمل الرقابي إلى قانون الرقابة المالية والإدارية للدولة ولائحته التنفيذية وقانون حماية المال العام وتجنب تضارب المصالح والقوانين ذات الصلة، ومعايير الرقابة الصادرة من المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة «الإنتوساي» وإلى أدلة العمل الرقابي وإجراءاته المعتمدة التي يطبقها الجهاز باتباع متطلبات نظام إدارة الجودة الآيزو 9001/2015

التخطيط

يعد الجهاز خطة فحص سنوية قائمة على تحديد الأهمية النسبية وتحليل المخاطر، ترتكز على الخطط الخمسية وبما يتوافق مع أهداف رؤية عُمان 2040، والموضوعات ذات الأبعاد الاستراتيجية الوطنية، والموضوعات التي تسهم في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد

التنفيذ

ينفذ الجهاز المهام الرقابية مستنداً بالقوانين ذات الصلة بالعمل الرقابي والمعايير الدولية وأدلة العمل الرقابي

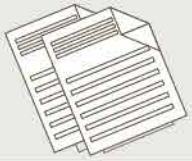

التقارير

- تقارير تبلغ إلى الجهات الخاضعة لرقابته
- تقارير ذات الطبيعة الخاصة وترفع إلى المقام السامي
- التقارير السنوية التي ترفع للمقام السامي ونسخة منها إلى كل من (مجلس الوزراء ومجلس الدولة ومجلس الشورى)

المتابعة

دائرة مختصة بمتابعة تنفيذ توصيات الجهاز بالتنسيق المباشر مع الوحدات الرقابية بالجهاز

الجهات الخاضعة لرقابة الجهاز

519
جهة خاضعة

292 جهة رئيسة

227 جهة فرعية

التقارير الصادرة عن مهام الفحص للجهاز

2020-2011
2449
تقرير رقابي

2020
182
تقرير رقابي

الملاحظات والتوصيات

السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	الإجمالي
الملاحظات	1759	2790	3861	3689	4784	3826	3823	3222	3021	2321	33096
التوصيات	1526	2532	3391	3157	4539	3583	3719	3042	2885	2090	30464

مهام الفحص الرقابية المنفذة خلال الفترة (2011 ــ 2020)

1861
مهمة فحص

1210
رقابة مالية وإدارية (مطابقة والتزام)

624
رقابة أداء

27
رقابة مسبقة

منتسبي الجهاز خلال الفترة (2011 ـــ 2020)

	الأعضاء الرقابيون	الموظفون الفنيون والإداريون	المجموع
2011	245	105	350
2012	331	142	473
2013	427	184	611
2014	458	242	700
2015	505	296	801
2016	524	293	817
2017	528	287	815
2018	516	282	798
2019	511	281	792
2020	473	262	735

الأعضاء الرقابيون

الموظفون الفنيون والإداريون

مقر الجهاز وأفرعه في المحافظات

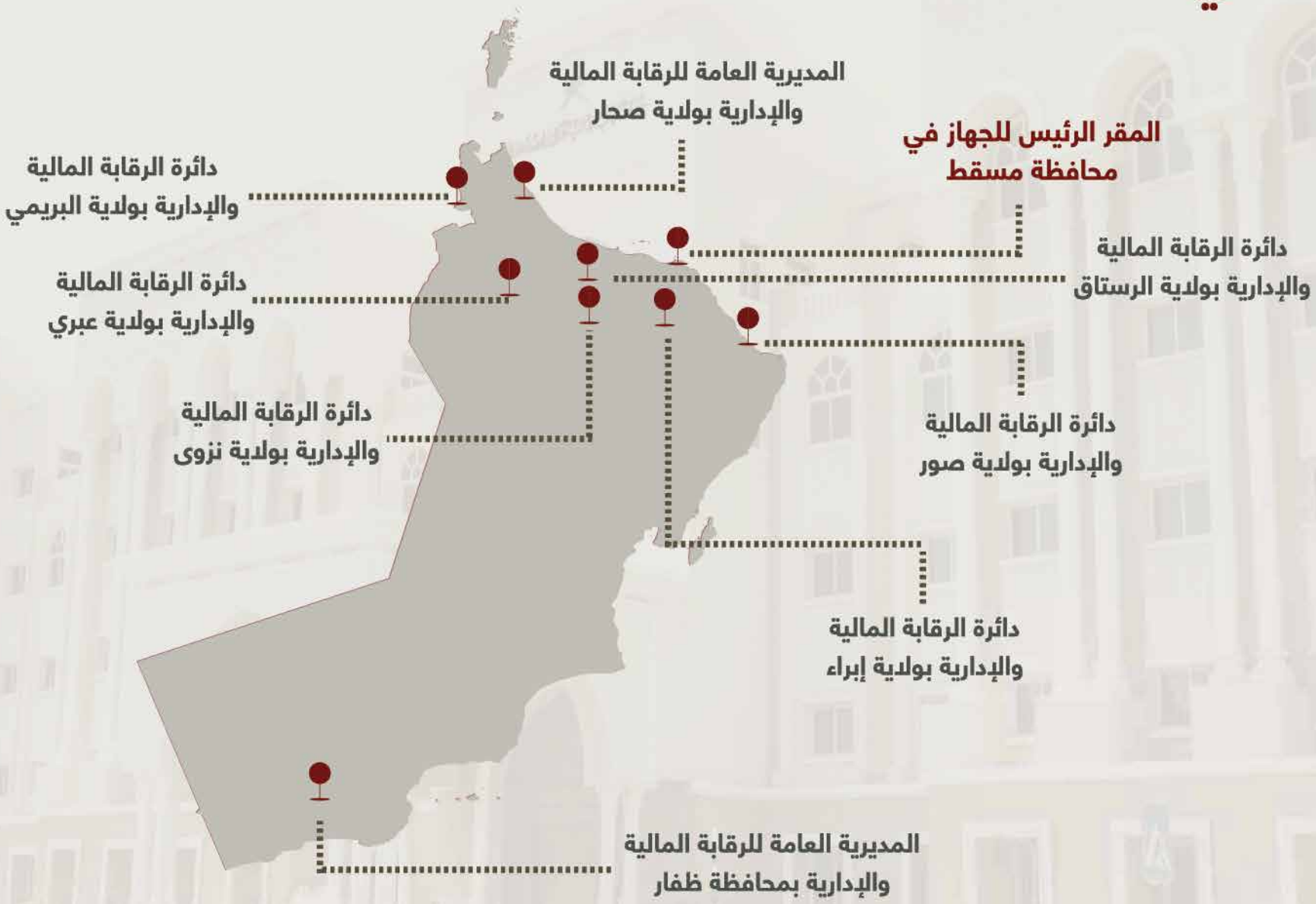

الشكاوى والبلاغات

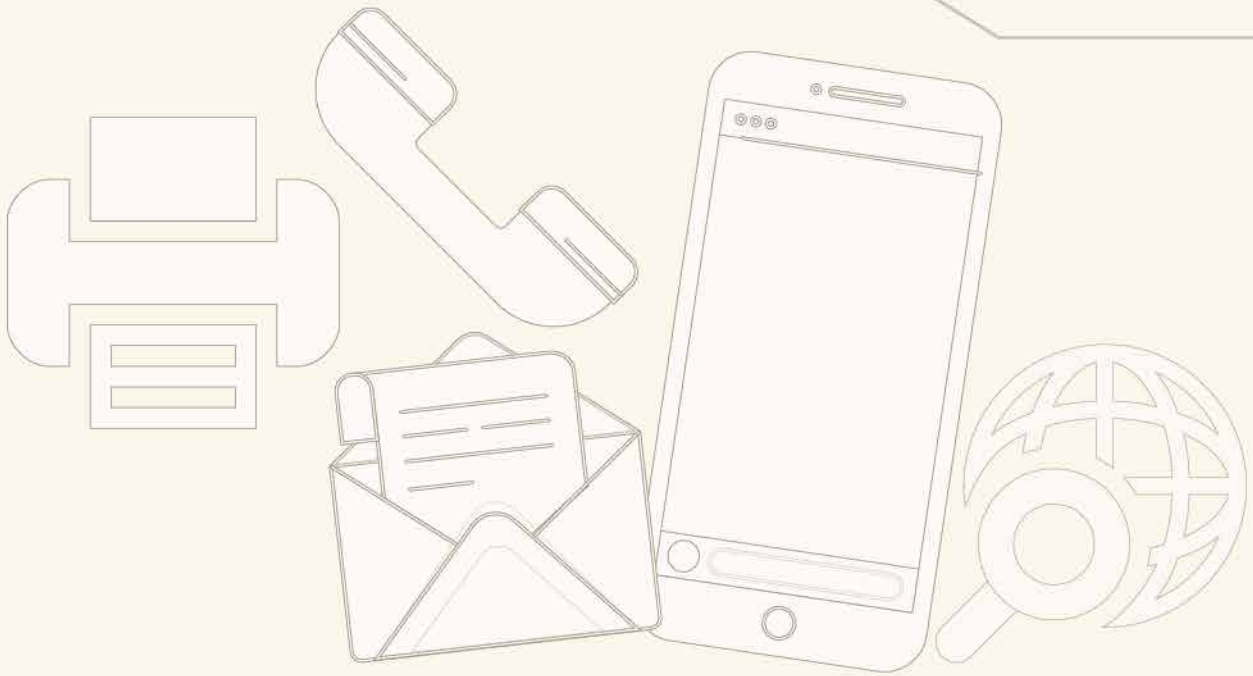

الشكاوى والبلاغات خلال الفترة (2011 ــ 2020)

2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
160	276	488	891	606	491	380	290	383	579

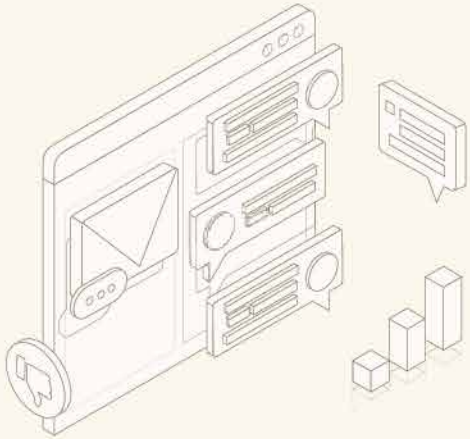

4544

إجمالي الشكاوى والبلاغات

%94

نسبة الشكاوى والبلاغات التي تم الانتهاء منها

%51

نسبة الزيادة في أعداد الشكاوى والبلاغات الواردة للجهاز في العام 2020 مقارنة بعام 2019

الشكـــاوى والبلاغـــات وفقًا لطريقة الاستلام

2020-2011

البريد العادي	نافذة البلاغات	البريد الإلكتروني	الفاكس	الحضور الشخصي
2092	1115	156	106	1075

- الإجمالي: 4544

2020

البريد العادي	نافذة البلاغات	البريد الإلكتروني	الفاكس	الحضور الشخصي
236	210	79	40	14

- الإجمالي: 579

الشكـــاوى والبلاغـــات وفقًـــا لأنـــواعـــهـــا

2020		2020-2011
470	تجاوزات إدارية ومالية	2767
38	التأخير في إنجاز المعاملات	1063
40	تظلمات موظفين	232
14	سوء استغلال السلطة	116
10	عدم سلامة إسناد مناقصة	122
7	أخرى	244

أهم الشكاوى والبلاغات الواردة إلى الجهاز خلال عام 2020

المتعلقة بوحدات الجهاز الإداري للدولة

- حيازات أراضي غير قانونية، البناء بدون تصريح، خدمات البلدية
- خدمات الإسكان: مِنَح، لجان شؤون الأراضي، مساكن اجتماعية، استثناءات، استحداث أراضي
- الموارد البشرية: ترقيات، إعلان وظائف، تقاعد، تعديل درجات
- مناقصات ومشاريع: دون إعلان، أمر مباشر، أمر تغييري، عدم تنافس، إخلال بالعقود
- كسارات ومحاجر، نقل الرمال بدون تصريح
- أموال الأوقاف والتصرف فيها
- تأخر المعاملات وفقدانها
- تهرب ضريبي
- الخدمات الإلكترونية وتوقفها

أهم الشكاوى والبلاغات الواردة إلى الجهاز خلال عام 2020

المتعلقة بالهيئات والمؤسسات العامة والشركات

1. مخالفات في عقود التشغيل والعقود من الباطن
2. تجاوزات مالية في الشركات
3. شؤون موظفين: ترقيات، فصل تعسفي، علاوات، بدلات، تعديل درجات
4. أوجه إنفاق الدعم الحكومي في الغرض المخصص له
5. تعطيل الأنظمة الإلكترونية في بعض القطاعات الخدمية

ملخص

بالملاحظات والتوصيات المتعلقة بوحدات الجهاز الإداري للدولة

خطة الفحص السنوية للجهـاز لـعـام 2020

المتعلقة بوحدات الجهاز الإداري للدولة

شملت مختلف مجالات الرقابة

- رقابة مالية وإدارية
- رقابة أداء
- الكشف عن المخالفات المالية والإدارية
- رقابة تقنية المعلومات

عدد المهام المنفذة **96** ← صدر عنها **124** تقرير

أهـم الموضوعات التي شملتها خطة فحـص وحـدات الجهاز الإداري للدولة

- فحص الأعمال المالية والإدارية ببعض الجهات الحكومية
- أعمال الفحص والربط لضريبة الدخل
- تقييم الأنظمة الإلكترونية في بعض الجهات
- فحص المشاريع والعقود
- فحص عقود الانتفاع بالأراضي
- دراسة وتحليل أداء الميزان التجاري لسلطنة عُمان خلال الفترة (2014 ـ 2019)
- الحساب الختامي للدولة
- دراسة الآثار المترتبة على تصدير الخامات التعدينية

فحص المطابقة والالتزام لبعض الأعمال المالية

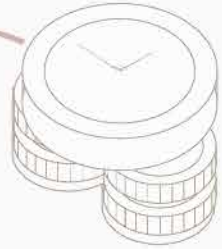

وجود بعض المبالغ المستحقة للحكومة طرف بعض الأفراد والمؤسسات والشركات لم تحصّل بلغت نحو 154 مليون ريال عُماني

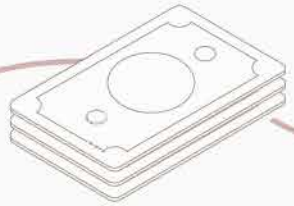

احتفاظ بعض الجهات الحكومية بإيرادات محصلة من خدمات تعليمية ومساهمات وفوائد بنكية دون توريدها لوزارة المالية بلغت نحو 28,6 مليون ريال عُماني بالمخالفة للقوانين والمنشورات ذات الصلة

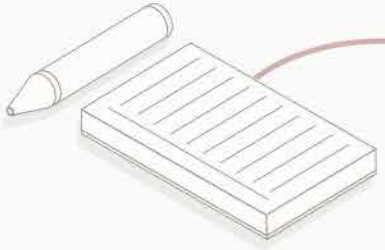

اختلاف التوجيه المحاسبي لمعالجة بعض النفقات بلغت نحو 64 مليون ريال عُماني

الموقف

- قامت بعض الوحدات الحكومية بمتابعة تحصيل وتوريد جانب من المبالغ المستحقة وجاري متابعة المبالغ المتبقية، إلى جانب الجهود الحثيثة التي تبذلها وزارة المالية لضمان تحصيل وتوريد كافة المبالغ المستحقة

-اتخذت وزارة المالية الإجراءات اللازمة لتصويب التوجيه المحاسبي لبعض النفقات من خلال إجراء التسويات المحاسبية المناسبة

أعمال الفحص والربط على ضريبة الدخل على الشركات

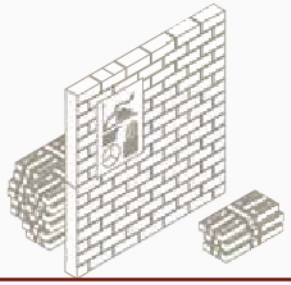

لم تلتزم العديد من الشركات بتقديم الإقرارات الضريبية وتعمد البعض الآخر إخفاء جانب كبير من إيراداتها الحقيقية عند تقديم تلك الإقرارات عن بعض السنوات بلغت نحو 330,9 مليون ريال عُماني

لا يوجد ربط إلكتروني متزامن بين نظام الإدارة الضريبية بجهاز الضرائب وبين نظام المحطة الواحدة (استثمر بسهولة) بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار، حيث تبين اختلاف رأسمال عدد 1612 منشأة مسجلة بجهاز الضرائب عن تلك المسجلة في نظام استثمر بسهولة

عدم التزام بعض الشركات بسداد ضريبة الدخل من المنبع بنسبة 10% عن تعاملات مالية بلغ ما أمكن حصره 119مليون ريال عُماني مسددة خارج سلطنة عُمان مقابل الإدارة أو أداء الخدمات أو الحق في استخدام برامج الحاسب الآلي والاتاوى

الموقف

في ضوء الجهود التي يبذلها جهاز الضرائب من أجل رفع كفاءة الأداء وتطوير أساليب العمل قام باتخاذ عدد من الإجراءات منها:

- مخاطبة جميع الشركات غير الملتزمة بتقديم الإقرارات الضريبية وطلب البيانات الحقيقية من الشركات التي تعمدت إخفاء جانب من إيراداتها حيث قام بالربط الضريبي مع بعضها وجاري فحص واستكمال إعادة الربط مع الشركات الأخرى ومطالبة الشركات بتوخي الدقة عند تقديم إقراراتها الضريبية
- تطوير الأنظمة الإلكترونية للنظام الضريبي ليشمل الضريبة الانتقائية وضريبة القيمة المضافة وضريبة الدخل على الشركات بما يحقق الكفاءة وسرعة الإنجاز وكفاءة التحصيل
- تشكيل لجنة للربط الإلكتروني من المختصين بجهاز الضرائب ووزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات، والتنسيق مع الوزارة من أجل استكمال الربط الالكتروني مع الجهات المعنية
- تحديث بيانات السجل التجاري للخاضعين للضريبة بشكل آلي بعد تفعيل الربط الإلكتروني، والاتفاق مع وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار على تزويد جهاز الضرائب ببيانات كافة السجلات التجارية، وتم إنشاء دوائر الامتثال الضريبي ضمن الهيكلة الجديدة للجهاز
- دفع جانب من الضريبة المستحقة عن بعض السنوات، ومتابعة تحصيل باقي المبالغ وجاري التحقق من مدى خضوع باقي الشركات لضريبة الخصم من المنبع

دراسة الآثار المترتبة على تصديـــر بعــض المعادن

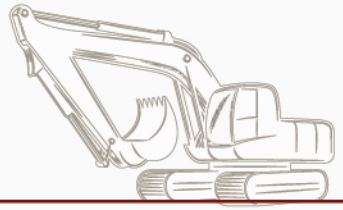

محدودية مساهمة القطاع التعديني في تمويل الميزانية العامة للدولة، حيث بلغت الإيرادات التعدينية خلال عام 2019 نحو 12,8 مليون ريال عُماني، تمثل ما نسبته نحو 0.12% من إجمالي الإيرادات العامة للدولة عن ذات العام

استمرار تصدير نسبة كبيرة من بعض المعادن بصورتها الأولية (مواد خام) دون الاستفادة من دخولها في مراحل عمليات الإنتاج والتصنيع المحلي لإضفاء قيمة مضافة عليها

الموقف

تعمل وزارة الطاقة والمعادن على الآتي:

- التحول إلى نظام مناطق امتياز التي من المأمول أن توفر كميات من الخامات ستساهم في قيام صناعات تعدينية وتحويلية
- جذب الاستثمارات العالمية في القطاع
- البدء في مشروع بناء خارطة استثمارية إلكترونية
- التوجه لوضع اشتراطات وضوابط لتصدير بعض الخامات المعدنية
- تعكف الوزارة على تسريع العمل في إنجاز المشاريع المتعلقة بالتعدين في المعادن الفلزية التي من المؤمل أن ترفد خزينة الدولة بإيرادات إضافية
- أقرت الوزارة تسعير الخامات المعدنية بناءً على وضع السوق الداخلي والخارجي ومراجعتها دوريًا التي من المؤمل أن تحسّن الإيرادات

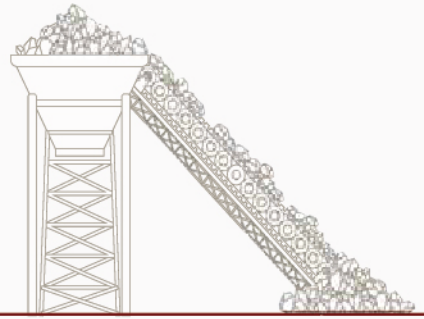

قيام العديد من شركات التعدين بعدم الإفصاح في قوائمها المالية عن إيراداتها الحقيقية بغية التهرب من دفع ضريبة الدخل المستحقة بلغت بعض تلك التعاملات التي لم يتم الإفصاح عنها عن سنوات سابقة نحو 26 مليون ريال عُماني

لا يوجد نظام رقابي على الشحنات التي يتم تصديرها من حيث الوزن والنوع، وذلك أثناء مرورها عبر المنافذ بسبب عدم وجود موازين تزن تلك الشحنات

الموقف

تعمل الوزارة على إيجاد نظام رقابي مدعم بأحدث التقنيات وكذلك تركيب موازين في كافة المواقع التعدينية والمنافذ الحدودية

تدني نسبة تشغيل القوى العاملة الوطنية في قطاع التعدين حيث بلغت عدد القوى العاملة الوطنية نحو 6686 عامل يمثل نسبة 15% فقط من إجمالي عدد العاملين والبالغ نحو 45387 عامل

الموقف

تسعى الحكومة لتوفير فرص عمل في كافة القطاعات بصورة مستدامة بما يتسق مع رؤية عمان 2040

لم تلتزم بعض الشركات العاملة في قطاع التعدين بسداد المبالغ المستحقة عليها حتى نهاية عام 2020 بلغت نحو 4 ملايين ريال عُماني

الموقف

قيام عدد من الشركات بسداد كامل مستحقاتها وأخرى بسداد جزء من المستحقات وجاري متابعة تحصيل باقي المبالغ

لم تلتزم العديد من الشركات المرخص لها العاملة في مجال التعدين بسداد مساهمة المجتمع المحلي خلال الفترة (2015 – 2019)

الموقف

تم تشكيل فريق من الجهات المعنية بهدف وضع الضوابط والآليات التي تكفل تحصيل المساهمات ومناقشة الآلية المناسبة لتحصيل المساهمة المجتمعية

فحص بعض الأعمال المالية والإدارية لبعض مشاريع الطرق الإستراتيجية

إسناد بعض الأعمال الإضافية بالأمر المباشر دون طرحها في مناقصة عامة للحصول على أفضل الشروط والأسعار في بعض مشاريع الطرق رغم أن تلك الأعمال ليس لها علاقة بأعمال العقد الأصلي بلغت نحو 98 مليون ريال عُماني

التوصية

الالتزام بأحكام قانون المناقصات الحكومية ولائحته التنفيذية عند إسناد أية أعمال

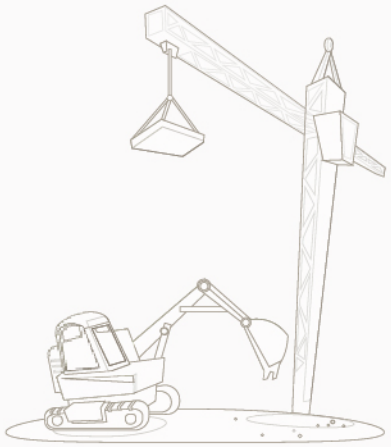

لم يتم توقيع غرامة التأخير المستحقة على بعض المقاولين المسند إليهم تنفيذ بعض المشاريع نتيجة الإخلال بالتزاماتهم التعاقدية

التوصية

العمل على توقيع غرامات التأخير المستحقة على المقاولين نتيجة عدم الوفاء بالالتزامات التعاقدية

قصور الدراسات والتصاميم المعدة من قبل الاستشاريين لبعض مشاريع الطرق، إلى جانب عدم الالتزام بدليل تصميم الطرق المعتمد، ترتب عليه تعديل بعض المسارات وعدم تضمين أعمال الحمايات الجانبية لمسارات الطرق الواردة بالدليل

التوصية

أهمية وضع التصاميم المناسبة والشاملة للمشاريع من قبل الاستشاريين وفقاً لمخططات ومواصفات واضحة والالتزام بدليل تصميم الطرق

فحص بعض الأعمال المالية والإدارية لبعض مشاريع الطرق الإستراتيجية

إصدار العديد من الأوامر التغييرية بنسبة تجاوزت 10% المحددة بقانون المناقصات الحكومية بلغت تكلفتها نحو 830 مليون ريال عُماني لبعض مشاريع الطرق الاستراتيجية المنفذة، نتج عنها تحميل الموازنة بأعباء مالية إضافية وتأخر الاستفادة من تلك المشاريع

إخلال بعض المقاولين بالوفاء بالتزاماتهم تجاه العديد من الشركات الصغيرة والمتوسطة والذي انعكس أثره بشكل سلبي على أداء هذه الشركات وعلى قدرة العديد منها بالاستمرار في مزاولة أنشطتها

لم تتم الإشارة بالأوامر التغييرية بوجود أي تقصير من قبل المقاولين في تنفيذ الأعمال المُسندة إليهم رغم ما تضمنته تقارير الاستشاريين بوجود هذا التقصير، ترتب عليه منحهم تمديدات دون وجه حق وعدم تحميل المقاولين بمسؤولياتهم نتيجة التأخير الناتج من قبلهم وتوقيع غرامة التأخير المستحقة عليهم

منح تمديدات كبيرة للمقاولين لأسباب مختلفة خلال فترة تنفيذ المشاريع مع تكرار وتشابه مبررات منح بعض منها

الموقف

- صدور قرار مجلس الوزراء بشأن إيجاد منظومة متكاملة ومترابطة تهدف إلى تعزيز كفاءة الإنفاق الحكومي المرتبط بالمشاريع والمشتريات الحكومية وتحقيق القيمة المحلية المضافة وتحسين قدرات الكادر الوظيفي والشركات العُمانية والسوق المحلي بشكل عام لتحقيق فوائد اقتصادية مستدامة
- تقوم الجهات المعنية بالعمل على مبادرة مركزية المشتريات الحكومية والهادفة إلى إيجاد وحدة مركزية للشراء الحكومي في الجهاز الإداري للدولة، فضلا عن تحديث العقود النموذجية الموحدة
- صدور تعميم رقم 2019/2 من مجلس المناقصات بشأن طرح المناقصات والمشتريات الحكومية المخصصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإسناد ما لا يقل عن 10% من قيمة المشتريات والمناقصات الحكومية لها
- تقوم وزارة العدل والشؤون القانونية بإجراء مراجعة شاملة لنصوص وأحكام الأوامر التغييرية الواردة بالعقد الموحد لإنشاء المباني والأعمال المدنية (2019) وخاصة المادة رقم (13) بما لا يتعارض مع أحكام المادة رقم (42) من قانون المناقصات ويضمن عدم إجراء أية تعديلات على المشروع بدون أخذ الموافقة المسبقة لمجلس المناقصات
- إحالة المخالفين للادعاء العام حول الشبهات التي تم اكتشافها من واقع قيام الجهاز بإعمال اختصاصاته وواجباته في فحص المشاريع الحكومية

التوصيات

- الحد من إصدار الأوامر التغييرية على المشاريع وأن يتم تنفيذها في حدود التكاليف المعتمدة لها تحقيقا لصالح الخزانة العامة للدولة
- تفعيل مساءلة الاستشاريين والمقاولين عن أي تقصير في الواجبات والمسؤوليات المُناطة بهم في أي مرحلة من مراحل تنفيذ المشاريع
- مراعاة الالتزام بأخذ موافقة مجلس المناقصات قبل إصدار أي أمر تغييري، تمكيناً للمجلس لممارسة اختصاصاته المناطة إليه، وتجنباً لتحميل الخزانة العامة للدولة بأعباء مالية

إجراءات الاستثمار في الأراضي الحكـــومية بنظـــام حق الانتفاع

لم يتم إبرام عقود انتفاع أو استكمال إجراءات إبرامها، على الرغم من اعتمادها من قبل الوزارة، وذلك بالمخالفة لقانون تنظيم الانتفاع بأراضي سلطنة عُمان الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (81/5)، ترتب عليه فوات تحصيل إيرادات للخزانة العامة

الموقف

نظمت الوزارة آلية للتعامل مع هذه الحالات بموجب القرار الوزاري رقم 2021/88 وتم اتخاذ إجراءات إدارية لإلغاء هذه الاعتمادات في حالة عدم المراجعة خلال مدة لا تتجاوز 60 يوماً من تاريخ الإخطار النهائي ونتيجة لذلك تم إلغاء 27 حالة

إبرام بعض عقود الانتفاع للأراضي الحكومية دون الالتزام بقانون تنظيم الانتفاع بالأراضي

الموقف

جاري العمل على تحديث آليات وضوابط المنح ومراعات متطلبات موافقات الجهات المعنية وبما لا يتعارض مع الأحكام الواردة بتنظيم الانتفاع بأراضي سلطنة عُمان

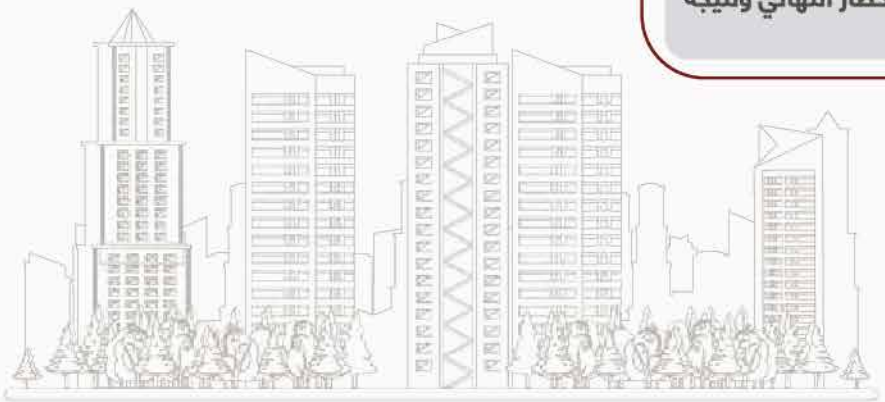

محدودية كفاءة وفاعلية الإجراءات المتخذة لمتابعة التزام المنتفعين بالشروط المحددة بعقود الانتفاع

الموقف

تم تحديث آلية متابعة مدى التزام المنتفعين بالشروط المحددة بعقود الانتفاع مع التأكيد على عدم تجديد العقود إلا بعد التأكد من البدء في تنفيذ المشروع

الحاجة إلى وجود قاعدة بيانات دقيقة وموحدة للبيانات المسجلة لعقود الانتفاع بما يؤدي إلى تعزيز آلية متابعة وتحصيل الإيرادات المستحقة عليها

الموقف

تقوم وزارة الإسكان والتخطيط العمراني باتخاذ الإجراءات الكفيلة برفع كفاءة تحصيل هذه الإيرادات من خلال تطوير عمليات إدخال بيانات عقود الانتفاع في النظام الإلكتروني ومطابقة المعلومات المسجلة مع نتائج الحصر والمتابعة، نتج عنه تحقيق ما نسبته 20% من التصحيح لبيانات عدد من عقود الانتفاع

إجراءات الاستثمار في الأراضي الحكـــومية بنظـــام حق الانتفاع

إعادة النـظر في الدورة المستندية الحالية وتعديلـها بما يتناسب مـع متطلبات الفترة القادمة بشأن تسهيل إجراءات الاستثمار

الموقف

العمـل على إجـراء مراجـعـة شاملة لتبسيط الإجـراءات وبالتنسـيـق مـع الجهـات ذات العـلاقة مـن خـلال تبنـي مبادرة "لين" الهادفة إلى ترشيق الإجـراءات المترهلـة وبما ينسجم مع الرؤية الشاملة للحكومة الهادفة إلى تبسيـط الإجـراءات حيث عملـت وزارة الإسكـان والتخطيـط العمراني على رسـم هيكـل الإجـراءات وفـي مرحلـة التوثيـق بتدشيـن الخدمـة إلكترونيـا لتكـون مرتبطـة مـع الجهـات ذات العلاقـة، على أن يتم إنجاز الطلب خلال مدة قياسية مناسبة

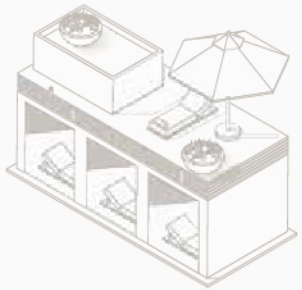

عدم ارتبـاط بعض المشاريـع المنفذة من خلال عقود الانتفاع مع تـوجـه الحكـومة ضـمـن أهـداف التنمية الخمسـيـة التاسـعة (2016 ـ 2020)

الموقف

تعمل الجهات المعنية على دراسة الطلبات والتحقق مـن مدى توافقها مع الخطط الخمسية من خلال تبني توجهات ومحددات برامج الخطط الوطنية بالتنسيق مع الجهات المعنية لتقييم جدوى المشاريع المطلوب تنفيذها على الأراضي بموجب أحكام تنظيم حق الانتفاع

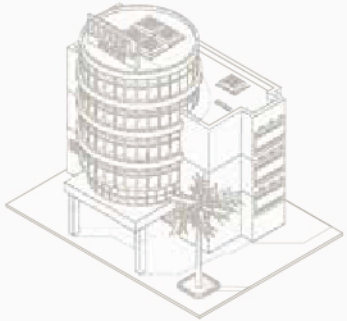

الحاجة إلى تعزيـز التنسيـق بين الجهـات ذات العـلاقـــة، بما يـؤدي إلى سرعـة دراسـة طلبـات الانتفـاع بالأراضي والبت فيها فيما يتعلق بالاستعمالات الداخلة في اختصاصاتها

الموقف

تـم مؤخـراً تنفيذ عدد من المبـادرات، وشـكـلت عدد من اللجـان لـدراسة ومعـالجة بعض الـجـوانـب وتطـويرها بالـتنسـيـق مـع الجـهـات الحكومية ذات العلاقة، كمـا سيسهـم مشـروع التحـول الرقمي في تبسيط وتسهيل الإجـراءات وتقليـص المتطلبـات غير الضروريـة وترشيق الإجراءات وربط الجهات ذات العلاقة إلكترونيا

التأخـر في دراسة الطلبات المقـدمـة للوزارة والبت فيها للحصـول على حـق انتـفـاع لفترات طويلة تتجاوز السنة

الموقف

تم تشكيـل لجنـة للبـت فـي الطلبات بشكل أسرع، وتعكف وزارة الإسكان والتخطيط العمـراني علـى دراسـة آليـات حديثـة للتعامل مع هذه الطلبـات وسـير إجراءاتها بما يضمن البت فيها وفق معايير واضحة بالتوافق مع الجهات الحكومية ذات العلاقة

تقييم إجراءات خدمات التخطيط المقدمة للمستفيدين خلال العامين (2018 ـ2019)

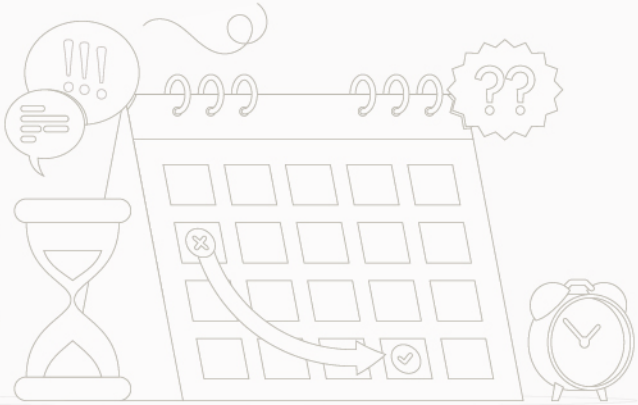

تفاوت الفترات الزمنية لإنجاز بعض المعاملات ما بين الإنجاز السريع والتأخر الشديد بما لا يتناسب مع المعدلات الزمنية لإنجاز الطلب الوارد بدليل خدمات الوزارة الصادر عام 2018 ومن ذلك ما يلي:

	متوسط إنجاز المعاملة	المدة الزمنية الواردة بالدليل
استبدال بين المواقع المتأثرة تخطيطيا	5 سنوات	من شهر إلى شهرين
تمديد بعض الأراضي	10 أيام إلى 3 سنوات	
تجديد الرسوم المساحية (الكروكي)	4 أيام إلى 2.5 سنوات	
إنهاء الطلبات المقدمة لخدمة التعويض عن أراض متأثرة	120 يوم إلى 3 سنوات	من شهر إلى 6 أشهر

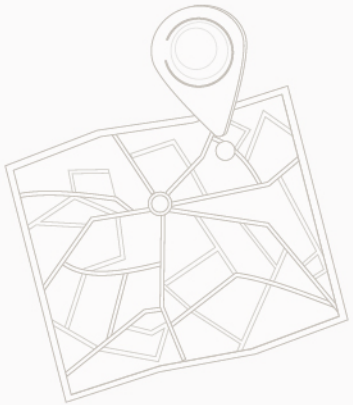

الموقف

جاري العمل على معالجة التحديات في إنجاز المعاملات وفق دليل الخدمات وتفعيل المنصة الإلكترونية لتسهيل تقديم الخدمات وإنجازها بشكل أسرع

الضوابط التخطيطية للأراضي والمنشآت العمرانية بمحافظة مسقط

التغيير الملحوظ في نسق المخططات التفصيلية المعتمدة من قبل الجهات المعنية، مما أخل بالتوازن المعماري والحضري لتلك المخططات

التأثير الكبير على البُنى الأساسية وشبكات الطرق والخدمات العامة من كهرباء ومياه وصرف صحي، بما لا يتناسب وعدد الوحدات التي سوف تُعمَر فيه، وحجم الكثافة السكانية المتوقعة

تشويه المنظر العام لتلك المخططات جرّاء تكدس المباني في مساحات ضيقة لا تتناسب البتة مع التنظيم المعماري والجمالي

تعدد أعمال القطع وحفر ذات الشوارع لتوفير الخدمات الأساسية (شبكات الهواتف والكهرباء والمياه والصرف الصحي والألياف البصرية)

لم يتم مراعاة الضوابط التخطيطية فيما يتعلق بالارتدادات المسموح بها من قبل مالكي تلك الوحدات السكنية، فضلاً عن التعدي على إحرامات الطرق

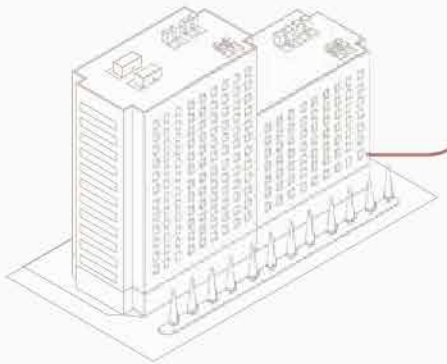

الموقف

جاري العمل على مراجعة وإعادة النظر في الضوابط المعتمدة سابقاً بما يتوافق مع السياسات والمعايير التخطيطية المعتمدة بالإستراتيجية العمرانية، مع وضع الضوابط اللازمة لتنظيم وتوجيه التخطيط العمراني، ووضع نموذج إرشادي لمستويات التخطيط العمراني

متابعة تنفيذ برنامج التحول الرقمي

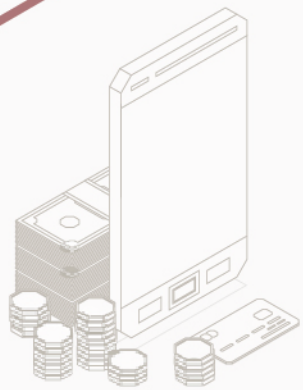

الاكتفاء بتقديم الدعم الإداري والتقني اللازم للمشاريع المتعلقة بمشروع التحول الرقمي دون القيام بالإشراف على تنفيذ مشاريع تقنية المعلومات

التأخر في تحقيق التكامل الإلكتروني بين أنظمة وإجراءات الجهات الحكومية عبر استخدام المنصة الوطنية للتكامل بين الخدمات الإلكترونية

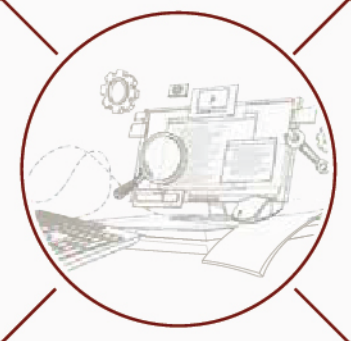

عدم التزام بعض الجهات الحكومية باستخدام المبادرات والمراكز والبوابات الوطنية الإلكترونية الموحدة والاعتماد على البُنى الأساسية الخاصة به

وجود العديد من التحديات التي واجهت عدداً من الجهات الحكومية من تنفيذ بعض مراحل خطة التحول الرقمي (التواجد ـ التفاعل ـ التعامل ـ التحول)

لم تقم بعض الجهات بالتنسيق مع هيئة تقنية المعلومات -سابقاً- بتنفيذ عدد 32 مشروعاً من مشاريع التحول الرقمي فضلا عن عدم وجود قاعدة بيانات مكتملة لها، مما ترتب عليه ازدواجية الإنفاق في هذه المشاريع

الموقف

سيتم المضي قدماً في معالجة كافة التحديات التي تواجه مشروع التحول الرقمي والإسراع في تحقيق أهدافه بالتوافق مع الخطة التنفيذية للتحول الرقمي الحكومي (2021 - 2025) المعتمدة من قبل مجلس الوزراء والشاملة بكافة التحديات التي تواجه البرنامج مع الحلول الداعمة لها

رقـــابـــة تـــقنية المعلومات عـــلى الأنظمة الإلكترونية لبعض الجهات

لم يتم التدقيق على صلاحيات بعض الأنظمة من قِبل أقسام أمن المعلومات

التأخر في إنشاء واعتماد بعض السياسات في مجال تقنية المعلومات ومنها سياسة منح الصلاحيات، وسياسة إدارة كلمة المرور لمستخدمي الأنظمة، وسياسة النسخ الاحتياطي، وسياسة العلاقة مع الموردين، وسياسة أمن الاتصالات

لا توجد إجراءات معتمدة لإدارة التغييرات على الأنظمة المستخدمة في بعض الوحدات الحكومية

لم يتم أخذ نسخ احتياطية لبعض الأنظمة من خوادم مركز البيانات (موقع استعادة التعافي من الكوارث)

الحاجة إلى إجراء الفحص الأمني لبعض الأنظمة بالنظر إلى ارتفاع عدد الهجمات الإلكترونية على الشبكات والمواقع الإلكترونية الحكومية

لا توجد خطة لاستمرارية الأعمال واستعادة الأوضاع من الكوارث (RECOVERY PLAN)

أهمية وجود نظام لحفظ السجلات وتسجيل التغييرات على بعض الأنظمة (الجدار الناري – قواعد البيانات – الأنظمة)

الموقف

قامت الجهات المعنية بعمل مراجعة شاملة لجميع السياسات والضوابط الأمنية من قبل أقسام أمن المعلومات وفريق الأمن السيبراني بحيث تتوافق مع السياسات الوطنية في هذا الشأن

تقييم الخدمات الحكومية

عدم وضوح الإجراءات المنظمة لتقديم بعض الخدمات من بعض الجهات الحكومية على النحو الذي يتيح للأفراد والمؤسسات الحصول على الخدمة وفق أساليب وإجراءات محددة ومبسطة

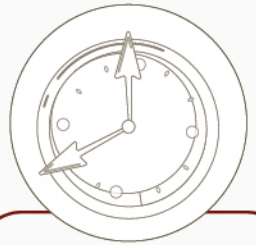

عدم تناسب المدد الزمنية المستغرقة لمراحل تقديم بعض الخدمات الحكومية مع طبيعة الخدمة المطلوبة، الأمر الذي نتج عنه طول الفترة الزمنية المطلوبة لإنجاز الخدمة

البطء في إنجاز بعض الخدمات في بعض الجهات، فضلاً عن تعدد الجهات أو الأطراف المسؤولة عن تقديم الخدمة

غياب مؤشرات قياس جودة الخدمة ومؤشرات قياس أداء القائمين عليها

محدودية المتابعة والتقييم المستمر لعملية تقديم الخدمات

تأخر تنفيذ برامج التحول الإلكتروني ومبادرات الحكومة الإلكترونية اللازمة لتقديم الخدمة في بعض الوحدات الحكومية، الأمر الذي ساهم في بطء تقديم الخدمة نتيجة تدخل العنصر البشري فيها

التوصيات

- مراجعة إجراءات تقديم الخدمات والعمل على تقليص الإجراءات غير الضرورية وذلك وفق برنامج زمني محدد بهدف تبسيط وتسهيل الإجراءات المتبعة
- ضرورة وجود أدلة تقديم الخدمات وتحديثها بصفة مستمرة بما يتلاءم مع القوانين المنظمة لها
- مراجعة المدد الزمنية المرتبطة بتقديم الخدمات والتقييم الدوري لها بهدف تطويرها وضمان تناسب المدة الزمنية لتقديم الخدمة مع طبيعة الخدمة
- تبني مؤشرات قياس جودة الخدمة ومؤشرات قياس أداء القائمين عليها وتعزيز أنظمة إدارة الجودة وتبني أدوات التقييم الذاتي
- رفع كفاءة الموارد البشرية المعنية بإدارة الخدمات الحكومية وغرس ثقافة التميز في تقديم الخدمة
- تعزيز المتابعة والتقييم المستمر من المسؤول المباشر على عملية تقديم الخدمات، وربطها بمؤشرات قياس أداء الموظفين
- الحاجة إلى استطلاع مدى رضا المستفيدين من الخدمة بشكل دوري من جهة محايدة (المركز الوطني للإحصاء والمعلومات) ودراسة النتائج الواردة في الاستطلاعات بهدف رفع جودة الخدمات المقدمة
- تبني وتطوير أنظمة تلقي الشكاوى والبلاغات المتعلقة بجودة الخدمات الحكومية ومتابعتها والرد عليها

الموقف

تم اعتماد الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي وجاري إعادة هندسة إجراءات تقديم الخدمات وإيجاد أدلة استرشادية، وإنشاء منصة وطنية للخدمات الشاملة تتبع وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات

دراسة وتحليل أداء الميزان التجاري لسلطنة عُمان خلال الفترة (2014 - 2019)

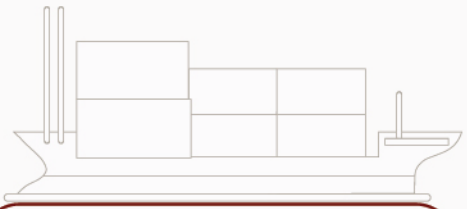

تراوحت نسبة مجموع واردات وصادرات سلطنة عُمان إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بين 104% و 82% خلال الفترة المشار إليها

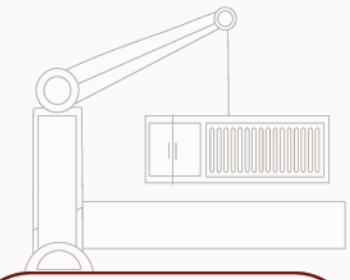

بلغ متوسط درجة الانكشاف الاقتصادي الخاصة بتغطية الواردات السلعية (نسبة الواردات إلى الناتج المحلي) نحو 37%

بلغ متوسط مساهمة الصادرات العُمانية غير النفطية نحو 3,3 مليار ريال عُماني وبنسبة 22% فقط من متوسط إجمالي الصادرات خلال الفترة المشار إليها، فضلاً عن انخفاضها الملحوظ في عام 2019 إلى نحو 3,2 مليار ريال عُماني مقارنة بعام 2014

ارتفاع معدل انكشاف الصادرات العُمانية على العالم الخارجي نتيجة تَركُّزها في الصادرات النفطية والتي تراوحت الأهمية النسبية لها بين 58% و 68% من إجمالي قيمة الصادرات خلال الفترة المشار إليها لاسيما مع تعرضها المستمر للتقلبات السعرية في الأسواق الدولية

التوصيات

- العمل على تنويع التركيبة السلعية للصادرات ورفع مستوى الكفاءة الإنتاجية للصناعات التصديرية من أجل تعزيز المركز التنافسي لصادرات سلطنة عُمان في الأسواق الخارجية
- تنويع وجهات التصدير ومصادر الواردات والانفتاح على كافة الأسواق العالمية للحصول على أفضل البدائل والأسعار، والانتقال التدريجي من الاعتماد على أسواق تجارية محدودة مثل (شرق آسيا، وأفريقيا)
- العمل على تقديم الدعم الفني واللوجستي للصناعات المحلية وتشجيع المستثمرين على إقامة الصناعات ذات الجودة والقيمة الاقتصادية العالية والسعي نحو إقامة المشاريع الصناعية المهمة

دراسة وتحليل أداء الميزان التجاري لسلطنة عُمان خلال الفترة (2014 - 2019)

استمرار استيراد العديد من السلع خلال الفترة (2016-2018) رغم إمكانية الحد من استيرادها بتصنيعها وإنتاجها محلياً كونها ليست من الصناعات الثقيلة بالإضافة إلى استمرار حاجة السوق المحلي لها بصورة مستمرة من ذلك عدد 10 مجموعات سلعية بلغت قيمة وارداتها نحو 1 مليار ريال عُماني وبنسبة 78% من قيمة وارداتها من كافة الدول البالغة نحو 1,3 مليار ريال عُماني

التوصية

تبني سياسة التصنيع بديل الاستيراد بهدف إحلال الواردات كلما كان ذلك مجديًا

محدودية تحقيق الاستفادة المثلى من الإمكانيات المتاحة للموانئ العُمانية لاسيما ميناء صُحار التجاري في الاستيراد المباشر من دول المنشأ

التوصية

حث الشركات ورجال الأعمال في سلطنة عُمان لأجل الاستيراد والتصدير المباشر عبر الموانئ العُمانية وتقديم كافة التسهيلات الممكنة للمستوردين وإكسابهم الثقة بقدرة الموانئ العُمانية على المنافسة والأفضلية، والتوجه نحو الاستيراد المباشر

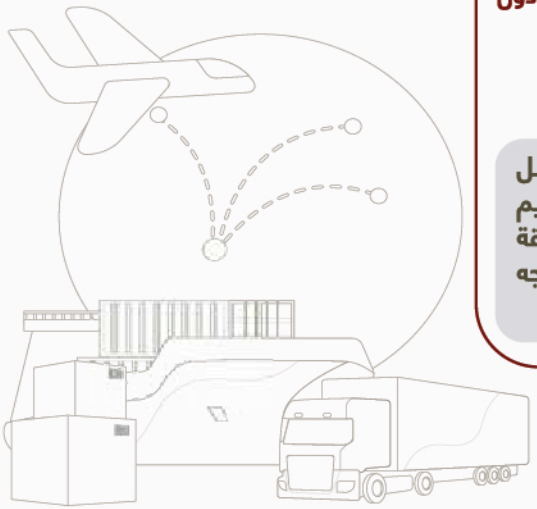

محدودية قدرة قطاع الزراعة والثروة السمكية بالتكامل مع قطاع الصناعات التحويلية على مواجهة الطلب المحلي ما يحد من سياسة إحلال الواردات

التوصية

سياسة التكامل بين قطاع الصناعات التحويلية وكلاً من قطاعي الزراعة والثروة السمكية وقطاع التعدين

أسفر التبادل التجاري مع دول مجلس التعاون الخليجي لعام 2018 عن عجز تجاري بنحو 2,8 مليار ريال عُماني حيث بلغت قيمة الواردات السلعية بنحو 5,4 مليار ريال عُماني مقارنة بقيمة الصادرات وإعادة التصدير البالغة نحو 2,6 مليار ريال عُماني

التوصية

ضرورة فتح أسواق ومنافذ أخرى للصادرات وعدم التركيز على أسواق محددة وذلك عبر الترويج عن المنتجات العُمانية في الخارج والقيام بالزيارات المتبادلة وعقد الاتفاقيات التجارية مع الدول الأخرى في المنطقة

الموقف

يتابع الجهاز الإجراءات التكاملية بين الجهات ذات العلاقة للوصول إلى اقتصاد فاعل يقود عجلة التنمية المستدامة، ويحقق التوازن بين مختلف القطاعات الإنتاجية تماشيًا مع رؤية عُمان 2040

ملخص

بالملاحظات والتوصيات المتعلقة بالهيئات والمؤسسات العامة وشركات الخدمات العامة

أهم الموضوعات التي شملتها خطة فحص الهيئات والمؤسسات العامة وشركات الخدمات العامة لعام 2020

الهيئات والمؤسسات العامة
وشركات الخدمات العامة
لعام 2020

24
مهمة

صدر عنها

21
تقرير

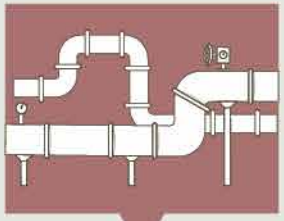

تقييم أداء الشركة العمانية لخدمات المياه والصرف الصحي

فحص الأعمال المالية والإدارية لعدد من الهيئات والمؤسسات العامة

فحص بعض عقود التشغيل والصيانة للشركة العمانية القابضة لخدمات البيئة (بيئة)

فحص بعض الأعمال المالية والإدارية بقطاع الاتصالات

تقييم أداء الشركة العمانية لخدمات المياه والصرف الصحي

-إصدار العديد من الأوامر التغييرية لبعض مشاريع الصرف الصحي بلغت تكلفتها الإجمالية نحو 135 مليون ريال عُماني

- عدم فرض وتأخر تحصيل غرامات التأخير البالغة نحو 14,5مليون ريال عُماني من المقاولين المنفذين لبعض مشاريع الصرف الصحي

التوصية

أهمية استمرار الجهات المشرفة على قطاع الصرف الصحي بالمتابعة والتحقق من مدى الالتزام بالإدارة الرشيدة للمشاريع، وتفعيل مبدأ المساءلة والمحاسبة تجاه المتسببين بالإهمال وتحصيل الغرامات المستحقة

التأخر في تنفيذ بعض مشاريع الصرف الصحي عن المدد المحددة للانتهاء منها يصل بعضها إلى 7 سنوات، أدى إلى فوات إيرادات متوقعة تقدر بنحو 34 مليون ريال عُماني

التوصية

الالتزام بتنفيذ الاتفاقيات والعقود وفق الجدول الزمني المحدد

فوات تحقيق إيراد بنحو 26 مليون ريال عُماني نتيجة تصريف المياه المعالجة في البحر والأودية وبنسبة 40% من إجمالي كمية المياه المنتجة خلال الفترة (2016 ـ 2020)، بلغت تكلفة معالجتها نحو 64 مليون ريال عُماني

التوصية

إصدار الضوابط المنظمة لاستغلال المياه المعالجة في الأوجه المصرح بها

الموقف

يقوم جهاز الاستثمار العماني بإعداد خطة تجارية واضحة لتحسين الأداء المالي والتشغيلي لقطاع الصرف الصحي ورفع كفاءته في تنفيذ المشاريع، مع الأخذ في الاعتبار ملاحظات وتوصيات جهاز الرقابة من واقع تقييمه لأداء القطاع

فحص بعض الأعمال المالية والإدارية لعدد من الهيئات والمؤسسات العامة

استمرار وجود متأخرات مستحقة طرف بعض المؤسسات بلغت نحو 14,2 مليون ريال عُماني لم تتخذ الإجراءات اللازمة لتحصيلها رغم مضي فترات طويلة عليها

تأخر بعض أصحاب المشروعات في سداد أقساط القروض المقدمة لهم بلغت نحو 8,7 مليون ريال عُماني حتى أغسطس 2020، وارتفاع نسبة القروض المتعثرة والمشكوك في تحصيلها بنحو 42,4 مليون ريال عُماني

التوصية

اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لتحصيل المتأخرات مع مراعاة قطع مدد التقادم

الموقف

تعمل الجهات على تحصيل المبالغ المستحقة واتخاذ الإجراءات القانونية عن المتخلفين عن السداد

الموقف

تقوم الجهات المعنية بمتابعة سداد الأقساط المستحقة بصفة عامة والمتعثرين بصفة خاصة مع المتابعة الميدانية للمشاريع، مع الأخذ في الاعتبار الوضع الاقتصادي الذي أثر على القوة الشرائية ونقص السيولة لأصحاب المشاريع

فحص بعض الأعمال المالية والإدارية لعدد من الهيئات والمؤسسات العامة

إصدار أمر تغييري لتوسعة خدمة قراءة العدادات عن بعد لتشمل جميع محافظات سلطنة عُمان بنحو 24,3 مليون ريال عُماني وبنسبة (95%) من قيمة العقد الأصلي

التوصية

طرح توسعة مشروع قراءة العدادات لتشمل جميع المحافظات في مناقصة عامة

الموقف

تم اتخاذ الإجراءات اللازمة ووقف الأمر التغييري وجاري طرح الأعمال في مناقصة عامة

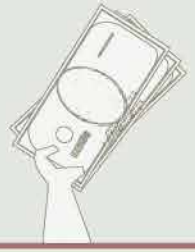

قيام بعض الوحدات الحكومية بصرف منحة نهاية الخدمة لموظفيها وهم على رأس العمل دون وجه حق بتكلفة بلغت نحو 5,2 مليون ريال عُماني

التوصية

تصويب الوضع واسترداد كافة المبالغ المصروفة خلافاً للقوانين واللوائح المعمول بها في هذا الشأن

الموقف

جاري معالجة وتسوية المبالغ المصروفة وإعادة كافة ما تم صرفه إلى خزينة الدولة وفق النظم المتبعة في هذا الشأن

فحص بعض عقود التشغيل والصيانة للشركة العمانية لخدمات البيئة (بيئة)

تدني الإيرادات المحصلة عن معالجة النفايات بمرفق معالجة النفايات الصناعية الخطرة خلال عامي 2018 و 2019 والتي بلغت نحو 132 ألف ريال عُماني لاستلام نسبة 2.2%فقط من كميات النفايات المتوقعة في ظل عزوف الشركات عن استخدام المرفق

التوصية

دراسة أسباب عزوف الشركات عن استخدام مرفق المعالجة بصحار ووضع الحلول اللازمة لمعالجتها

الموقف

التنسيق لازال مستمر مع الجهات المعنية لإلزام الشركات لاستخدام المرفق، وتم تحقيق إيرادات بنحو 600 ألف ريال عُماني و 2,7 مليون ريال عُماني خلال عامي 2020 و2021 على التوالي بعد توقيع عقود مع بعض الشركات

معالجة النفايات الصناعية دون العمل على إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية لإمكانية تدوير بعضها، سعياً لتحقيق رؤيتها بالاستدامة البيئية وتعزيز عوائدها

التوصية

إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية حول تكاليف إعادة تدوير بعض النفايات الصناعية والعمل على تنفيذها وفق رؤية واضحة

الموقف

تشجيع بعض الشركات للنظر في مدى إمكانية إعادة تدوير بعض المخلفات الخطرة

فحص بعض الأعمال المالية والإدارية بقطاع الاتصالات

لم يتم تسوية نحو 8 مليون ريال عُماني قيمة مستحقات متنازع عليها خلال الفترة المحددة مع بعض شركات الاتصالات المحلية من عام 2018 حتى منتصف عام 2020، بالمخالفة للاتفاقيات المبرمة معهما، مما يؤثر على السيولة النقدية للشركة

التوصية

تحصيل المبالغ المستحقة أولاً بأول مع فرض الغرامات الواجبة، ووضع آلية عمل لتنظيم إجراءات قبول وتسوية النزاعات

الموقف

تم تسوية النزاعات وتحصيل نحو 6,7 مليون ريال عُماني وجاري تحصيل المبالغ المتبقية من الأطراف ذات العلاقة

تأخر تحصيل نحو 24 مليون ريال عُماني لفترات تجاوزت 4 أشهر، قيمة مستحقات الشركة طرف بعض عملاء مبيعات الجملة حتى شهر مايو 2020، منها نحو 8 مليون ريال عُماني تجاوزت فترة استحقاقها سنتان

التوصية

متابعة مستحقات الشركة وفرض غرامات التأخير وفقاً لبنود العقود لضمان حقوق الشركة والحفاظ على سيولتها النقدية

الموقف

تم تحصيل الجزء الأكبر من المستحقات غير المسددة من المنتفعين، وجاري تحصيل المبالغ المتبقية

ملخص

بالملاحظات والتوصيات المتعلقة بالاستثمارات والشركات التجارية والصناعية

أهم الموضوعات التي شملتها خطة فحص الشركات الخاضعة لرقابة الجهاز لعام 2020

- دراسة أداء الاستثمارات الحكومية المباشرة بعد تحويلها إلى شركات قابضة، وفحص جانب من استثمارات الصندوق العماني للاستثمار ـ سابقاً ـ
- فحص بعض الأعمال المالية والإدارية والأنشطة الاستثمارية بصندوق تقاعد موظفي الخدمة المدنية، والهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية
- تقييم أداء بعض المنشآت الفندقية، وفحص بعض المشروعات التابعة للشركة العمانية للتنمية السياحية عمران
- تقييم أداء شركة الطيران العماني
- تقييم الأداء التشغيلي لشركة عمان للحوض الجاف

24 عدد المهام المنفذة ← صدر عنها 25 تقرير

تقييم أداء جانب من الاستثمارات الحكومية

تراجع حصيلة الخزينة العامة من توزيعات أرباح الشركات بنحو 108.6 مليون ريال عُماني لثلاث سنوات، رغم استمرار الحكومة بتحمل أعباء تمويل ودعم بعضها بنحو 288 مليون ريال عُماني

التوصية

مطالبة الشركات القابضة بإعداد خطة معتمدة ذات أهداف محددة لتحسين أداء الشركات التابعة لها خلال فترة زمنية محددة، واستخدام هذه الخطة لمحاسبة ومساءلة الإدارات التنفيذية ومجالس إدارة الشركات عن أوجه القصور في تحقيق أهدافها

الموقف

تمت مواءمة خطط الشركات مع توجهات جهاز الاستثمار العماني وفق رؤية عمان 2040 لفترة قادمة تصل لخمس سنوات

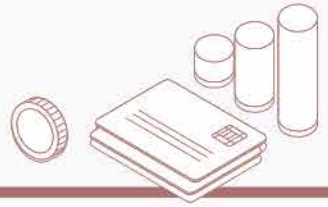

تحمّل بعض استثمارات الشركات الحكومية القابضة خسائر بنحو 105 مليون ريال عُماني

التوصية

مراجعة موقف الشركات الخاسرة التابعة للشركات القابضة، ودراسة إمكانية إعادة هيكلة ملكية رؤوس أموالها عن طريق خصخصة جانب من رأسمالها للسماح بدخول مساهمين جدد لتحسين أدائها

الموقف

تعمل الشركات حالياً على إعداد استراتيجيات قصيرة وطويلة المدى، وخطط تنفيذية للأعمال وترجمتها إلى أهداف تفصيلية مقرونة بإطار زمني محدد ومؤشرات قياس للأداء، كما يقوم جهاز الاستثمار العماني بوضع خطة مبدئية لخصخصة بعض الشركات وإعادة هيكلتها لضمان مساهمتها في المنظومة الاقتصادية بالشكل المطلوب

لم يتم تنفيذ العديد من المشاريع الملتزم بها في قطاع السياحة وقطاع الصناعات واللوجستيات وقطاع الأسواق الناشئة دون استبدالها بأخرى

التوصية

استغلال الموارد المالية المتاحة في استثمارات ذات عوائد تتناسب مع أهداف الخطة الاستراتيجية

الموقف

يقوم جهاز الاستثمار العماني بمعالجة المشاريع المتعثرة من خلال بحث سبل التخارج منها أو تحسين وضعها والإشراف عليها بشكل مباشر أو نقلها للشركات التابعة ذات الاختصاص، كما أنه جاري استغلال تلك الأموال في استثمارات ذات عوائد تتناسب مع أهداف الخطة الاستراتيجية للجهاز

تقييـــم أداء جـــانب من الاستثمارات الحكومية

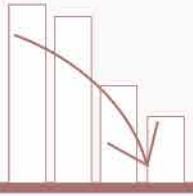

انخفاض قيمة استثمارات جهاز الاستثمار العماني –الصندوق العماني للاستثمار سابقاً- بنحو 19 مليون ريال عُماني في استثمارين محليين، نتيجة القصور في الدراسات المالية النافية للجهالة

التوصية

مراجعة الافتراضات الواردة في الدراسات الاستشارية للنظر في واقعيتها وأثرها على سعر شراء السهم

الموقف

يتبع جهاز الاستثمار العماني أفضل الممارسات في شأن إسناد الأعمال والدراسات المتعلقة بالاستثمارات، وأن تأثير الاستثمارين المُشار إليهما جاء نتيجة الوضع الاقتصادي وتأثيراته المباشرة على سوق البورصة، وهناك تحسن ملحوظ في قيمتهما خلال عام 2021

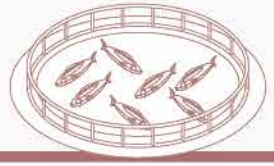

تأخر تنفيذ الخطة الاستثمارية لمشاريع الاستزراع السمكي والأحياء المائية التي خصص لها نحو 30 مليون ريال عُماني

التوصية

- دراسة إعادة هيكلة شركات الاستزراع السمكي وضمها في الشركة العمانية لتنمية الثروة السمكية بأقسام متخصصة مختلفة وذلك لتقليل المصروفات الإدارية

- مراجعة خطط الاستثمار في قطاع الاستزراع السمكي والاستعانة بالكفاءات العمانية المتخصصة لتسهيل العمل في تلك المشاريع، والدخول في شراكات مع شركات متخصصة –محلية أو عالمية- في الاستزراع السمكي

الموقف

قام جهاز الاستثمار العماني بإعادة هيكلة شركات الاستزراع السمكي، ومراجعة خطط الاستثمار في هذا القطاع

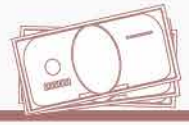

زيادة المصروفات العمومية والإدارية لبعض الشركات الحكومية القابضة خلال ثلاث سنوات من نحو 17,4 مليون ريال عُماني إلى نحو 26,3 مليون ريال عُماني مما ساهم في ارتفاع خسائر بعضها

التوصية

اتخاذ الإجراءات اللازمة لترشيد الإنفاق على الأنشطة الإدارية وتعزيز حوكمتها

الموقف

تبنى جهاز الاستثمار العُماني مشروع ترشيد الإنفاق في الرواتب والمزايا وتقنينها على أسس من الواقعية وتعزيز جانب الاستدامة المالية، وتقدر حجم الوفورات المحققة عام 2021 نحو 80 مليون ريال عُماني

تقييم أداء بعض المنشآت السياحية وفحص المشروعات المرتبطة بها

استمرار تحمّل بعض الفنادق التابعة لشركة عمران خسائر سنوية بلغت نحو 17 مليون ريال عُماني، نتيجة تدني نسبة إشغال الفنادق وارتفاع متوسط أسعار الغرف قياساً بأسعار الفنادق في السوق العُماني، وضعف استغلال وتطوير مساحة الأرض المخصصة لها

التوصية

دراسة التحديات والمعوقات التي تواجه تشغيل الفنادق، والعمل على ترشيد المصروفات التشغيلية بما يتناسب مع حجم الإشغال والخدمات المتوفرة بتلك الفنادق بما يمكنها من تحقيق العوائد المناسبة

الموقف

تقوم الشركة بإعادة هيكلة إدارة الأصول الفندقية لديها ودراسة تلك التحديات والعمل على ترشيد المصروفات والتنسيق مع جهاز الاستثمار العماني لاستغلال المساحات المتبقية من أراضي الفنادق

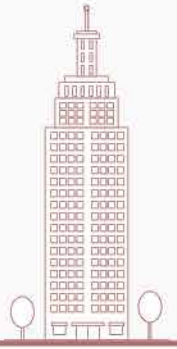

تدني نسب التعمين بالفنادق الحكومية التي تراوحت بين 16% و 48% بالمخالفة لقرار وزارة القوى العاملة -سابقاً- الذي حدد نسبة تعمين 85%

التوصية

العمل على رفع نسبة التعمين

الموقف

تمثل العمالة الوطنية في المجموعة والشركات التابعة لها ككل ما نسبته 84% ونسبة 40% في الفنادق التابعة للمجموعة، وتم طرح برنامج مضياف في عام 2021 لتدريب وتأهيل عدد 140 من الخريجين العمانيين على رأس العمل

لم تنتهِ الشركة من فرض غرامات بنحو 26,7 مليون ريال عُماني على المقاولين المتأخرين في تنفيذ بعض المشاريع السياحية

التوصية

تحميل المتسبب بالتبعات المالية المترتبة على تأخر تنفيذ المشاريع، ووضع آلية واضحة لمتابعة أعمال المقاولين والتحقق من مدى التزامهم ببنود التعاقد واتخاذ الإجراءات اللازمة في حالة الإخلال بالتزاماتهم التعاقدية

الموقف

تقوم الشركة بدراسة العقود الإنشائية ومدى أحقيتها في فرض الغرامات على المقاولين مع الأخذ في الاعتبار كافة حيثيات هذه المشاريع والأسباب الرئيسة التي أدت إلى التأخير في تنفيذها

دراسة الأداء المالي والتشغيلي لشركة الطيران العماني

شراء واستئجار عدد 49 طائرة بنحو 838 مليون ريال عُماني للفترة (2007-2019)، دون إعداد دراسة الجدوى وتحديد وجهات التشغيل، وتشغيلها بوجهات غير مربحة وبخسائر تشغيلية عالية بلغت نحو 1,3 مليار ريال عُماني للفترة (2015 - 2019)

انخفاض نسب إشغال مقاعد الدرجة الأولى ودرجة رجال الأعمال للطائرات على الرغم من استثمار الشركة نحو 28.6 مليون ريال عُماني لتجهيز مقصورات الدرجة الأولى ودرجة رجال الأعمال

الإبقاء على عدد 40 طائرة حتى عام 2025 رغم انخفاض العمليات التشغيلية لقطاع الطيران خلال الفترة (2020-2025)، وارتفاع تكاليف صيانتها حتى وإن لم يتم تشغيلها

التوصية

- إعداد خطة تجارية واضحة لتحسين الأداء المالي والتشغيلي لشركة الطيران العماني ورفع كفاءتها، ورفع تقارير سنوية حول أدائها ومدى تحقيقها للإنجاز الفعلي مقارنة بالأهداف الاستراتيجية

- البحث عن مصادر تمويل أخرى دون الاعتماد على الدعم الحكومي والضمانات المقدمة من وزارة المالية

- إعادة دراسة جدوى خطوط الطيران وعدد الطائرات العاملة والتحقق من ربحية الخطوط

الموقف

تم تشكيل فريق عمل مشترك من وزارة المالية وجهاز الاستثمار العُماني وشركة الطيران العُماني لمراجعة الوضع المالي للشركة وإعداد تقرير يتضمن الخطط المستقبلية لمعالجة وضع الشركة

تقييم الأداء التشغيلي لشركة عمان للحوض الجاف

انخفاض مساهمة المشاريع الصناعية في الإيرادات السنوية عن المساهمة المستهدفة في العامين 2019 و2020 بنسبة 33%، وانخفاض أعمال صيانة السفن العسكرية بنحو 5 مليون ريال عُماني عن المستهدف للفترة (2018 - 2020) والتأخر في تنفيذ مشروع الحوض العائم والذي سيسهم في تحقيق إيرادات سنوية تقدر بنحو 5 مليون ريال عُماني

التوصية

العمل على تعظيم الإيرادات من المشاريع الصناعية واستقطاب مشاريع محلية وخارجية، والانتهاء من إجراءات تنفيذ وتشغيل مشروع الحوض العائم والاستفادة منه في تعزيز إيرادات الشركة

الموقف

تسعى الشركة للتسويق عبر التركيز على الميزة التنافسية الذي يتمتع به الحوض الجاف وقد استحدثت برنامجاً خاصاً لصناعة السفن في سلطنة عُمان منذ بداية عام 2021 كما أنها بصدد الانتهاء من مشروع الحوض العائم خلال النصف الأول من عام 2022

منح تخفيض على أسعار أعمال تنفيذ بعض المشاريع بنحو 21,9 مليون ريال عُماني للفترة (2017-2020) نتيجة لبعض التحديات في إدارة وتخطيط وتقدير الأعمال وغياب معايير وصلاحيات منح التخفيض

التوصية

اعتماد سياسة منح التخفيض للعملاء ومراعاة الالتزام بها

الموقف

اعتمدت الشركة سياسة منح تخفيض للزبائن والعمل بها منذ يناير 2021 والتي أثبتت نجاحها

فحص بعض الأعمال المالية والإدارية بالشركة العمانية للنقل البحري

تحمل الشركة العُمانية للنقل البحري غرامة بأكثر من مليون ريال عُماني لعدم استقطاعها ضريبة الخصم من المنبع بنحو 6,2 مليون دولار أمريكي من إجمالي المبالغ المدفوعة لمؤسسات أجنبية تعود لفترات سابقة

الموقف

ستقوم مجموعة أسياد بالتنسيق مع جهاز الضرائب بشأن استثناء شركات النقل البحري وفقاً للممارسات الدولية

لم تحقق الشركة العُمانية للنقل البحري وفورات في تكاليف الوقود المقدرة بنحو 8,4 مليون ريال عُماني لعدم تنفيذها التوصيات الخاصة باستخدام تقنية توفير الوقود وتقليل انبعاثات غاز أوكسيد الكبريت

التوصية

الإسراع بتنفيذ التوصيات الخاصة بالتقنيات المشار إليها لتقليل الانبعاثات وتحقيق الوفورات المتوقعة في تكاليف الوقود

الموقف

أكملت الشركة برنامج تركيب أجهزة تنظيف العوادم لعدد 19 سفينة كما هو مقرر لها، كما انتهت أيضاً من تركيب تقنيات توفير الوقود لجميع السفن التي تضمنتها الدراسة الخاصة بجدوى هذه التقنية

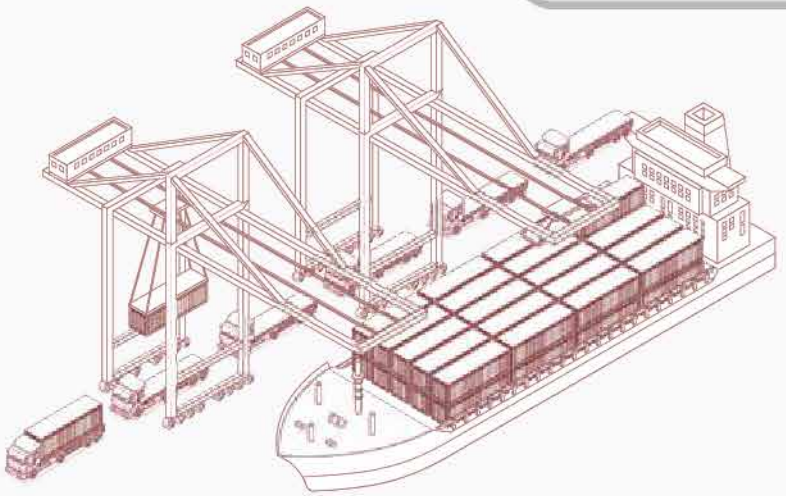

صناديق التقاعد

تدني متوسط العائد للسنوي بنسب 1.24% و 2.45% لاستثمارات صندوق تقاعد موظفي الخدمة المدنية خلال عام 2018 و2019 على التوالي مقارنة بمتوسط المستهدف بنسبة 6%

التوصية

مراجعة أداء الاستثمارات والعمل على تحديد مدتها والحد من الخسارة ومراجعة سياسة التخارج بما يكفل توجيه موارد الصندوق نحو فرص أفضل

الموقف

يتابع الصندوق الاستثمارات والتخارج من أي استثمار إذا حدث تغير سلبي جوهري في أدائه مع الأخذ في الاعتبار الظروف الاقتصادية غير المستقرة بسبب انخفاض أسعار النفط، وحققت استثمارات الصندوق عائداً بنهاية شهر نوفمبر 2021 بلغت نسبته 8.65% مدعوماً بالتحسن في سوق الأسهم المحلية والإقليمية والعالمية

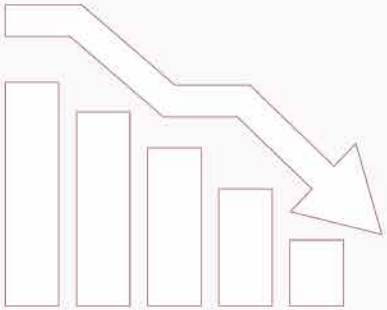

استمرار وجود مبالغ مستحقة بنحو 56 مليون ريال عماني تمثل أرصدة مستحقة على مشتركي مد الحماية التأمينية للموظفين العُمانيين بدول مجلس التعاون وجهات عملهم، واشتراكات وغرامات مترتبة على عدد من الجهات المتخلفة عن السداد يعود بعضها لعام 2002

التوصية

اتخاذ الإجراءات اللازمة لمتابعة وتحصيل تلك المستحقات

الموقف

قامت الجهات بتحصيل جزء من المبالغ المستحقة، وجاري استكمال ومتابعة تحصيل المبالغ المتبقية

استمرار انخفاض قيمة بعض الاستثمارات الدولية بنسب 16% و 34% في صندوق تقاعد موظفي الخدمة المدنية وبنسب 25% و 98% في الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية دون إجراء تقييم لجدوى الاستمرار فيها في ظل عدم قدرتها على تحقيق العائد المستهدف

التوصية

الوقوف على تلك الاستثمارات والنظر في إعداد خطة للتخارج منها

الموقف

أكد الصندوق أن هذه الاستثمارات ذات نهاية محددة ولا يمكن التخارج منها حتى انتهاء مدتها، وسيتم التخارج منها وفقاً لذلك، في حين أكدت الهيئة أن أحد الاستثمارات أعلن إفلاسه، والأخرى تخضع للمتابعة والمراقبة المستمرة لقابليتها للتعافي

ملخص

بالملاحظات والتوصيات المتعلقة

بشركات النفط والغاز

أهـم الموضوعـات الـتي شمـلتـها خطة فحـص شركات النفط والغاز لعام 2020

فحص بعض الأعمال المالية والإدارية والتشغيلية لبعض مناطق الامتياز

تقييم أداء حقول النفط

مراجعة اتفاقية بيع المنتجات النفطية

فحص إجراءات تعيين الاستشاريين وانتداب موظفين غير عمانيين

12 عدد المهام المنفذة ← صدر عنها 12 تقرير

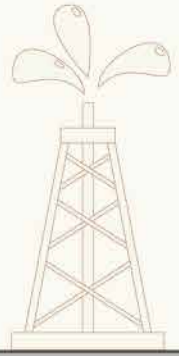

لم يتم تحقيق الإنتاج المستهدف من النفط بفروقات تقدر قيمتها نحو 165,4 مليون دولار أمريكي، نتيجة تدني أداء بعض الحقول لأسباب منها تأخر عمليات الحفر، والتوقفات المفاجئة لبعض مرافق الإنتاج

التوصية

اتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة للحد من فروقات الإنتاج لتحسين الأداء التشغيلي

الموقف

أبدت الشركة بوجود عوامل وتحديات حالت دون تحقيق الإنتاج المستهدف، غير أن الانخفاض كان ضمن الحدود المقبولة، واتفقت على إدخال العديد من التحسينات لتطوير الحقول وزيادة الإنتاج

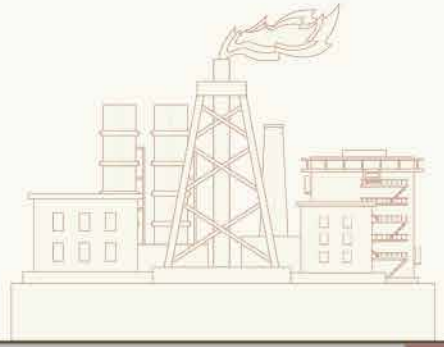

لم يتم تحقيق مستويات الإنتاج المستهدفة وانخفاض إنتاج الغاز بكميات تراوحت بين 2.4 إلى 18.7 مليون قدم مكعب يومياً، رغم الزيادة في عدد الآبار بعدد 20 بئراً، نتيجة وجود قصور في تنفيذ الأعمال المرتبطة بالآبار

التوصية

مراجعة الأداء التشغيلي لحقل الغاز، بما في ذلك العمليات المرتبطة بالآبار، وعلى الشركة إجراء المراجعة الدورية لأوجه القصور في الأداء المتعلقة بأهداف إنتاج الغاز والتدابير المتخذة للحد منها

الموقف

اتفقت الشركة والوزارة على استمرار مراجعة أداء حقل الغاز والعمليات المرتبطة به

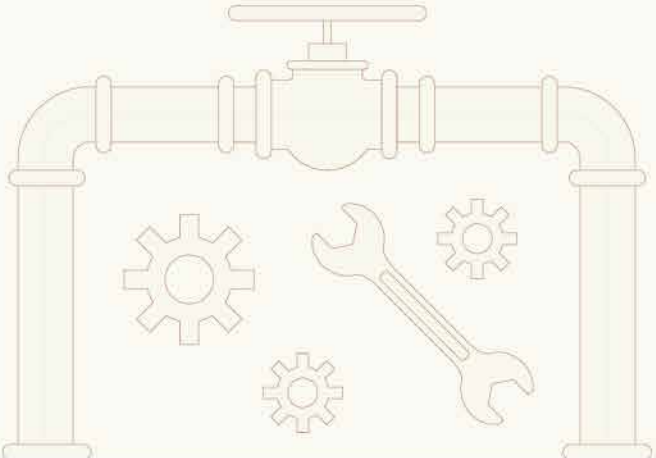

تأجيل إنتاج كميات من النفط بنحو 540 ألف برميل تقدر قيمتها بنحو 26 مليون دولار أمريكي نتيجة حدوث العديد من التوقفات غير المجدولة

التوصية

اتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من تأجيل إنتاج النفط غير المجدول الناجم عن الإغلاق غير المخطط له لمحطات الإنتاج وتعطل المعدات

الموقف

ستستمر الشركة في العمل على اتخاذ التدابير اللازمة لتفادي حالات تأجيل الإنتاج غير المجدول

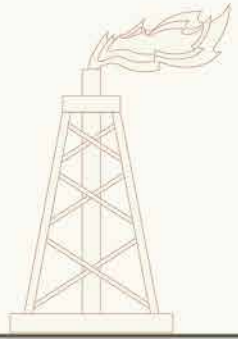

خفض مبيعات الغاز المستهدفة، نتيجة تراجع الكميات المنتجة بسبب عدم القيام بأعمال الحفر، والتأخر لمدة عام في تركيب مضخات الضغط، مما أدى إلى عدم استغلال كامل الطاقة الإنتاجية لمحطة معالجة الغاز، وتحمل تكاليف كان يمكن تجنبها بنحو 11,6 مليون دولار أمريكي

التوصية

ضمان الالتزام بخطة تطوير الحقل والاستغلال الأمثل لمحطة معالجة الغاز والتفاوض مع المشغل لتخفيض القيمة الإيجارية لمحطة معالجة الغاز

الموقف

أكدت الشركة على التوصل إلى اتفاق مع المقاول في الربع الأخير من عام 2021 لتخفيض القيمة الإيجارية لمحطة معالجة الغاز

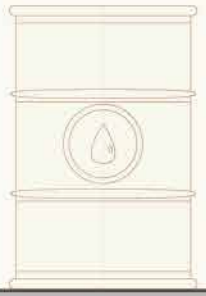

لم يتم إقرار المنهجية الواجب اتباعها في احتساب نسب استبدال الاحتياطيات النفطية في سياسة الشركة، كما لم تحقق أحد الحقول النسب المثالية للتعويض عن كل برميل تم إنتاجه

التوصية

تحديث سياسة الشركة بشأن المنهجية المتبعة في احتساب نسب استبدال الاحتياطيات النفطية، واتخاذ الإجراءات اللازمة للتحسين المستمر في الأداء التشغيلي، وفقًا لخطة التطوير طويلة المدى

الموقف

قامت الشركة بتحديث سياسة احتساب الاحتياطيات النفطية وتمكنت من إضافة احتياطيات أكبر بكثير مما تم إنتاجه خلال عام 2019 و2020

ارتفاع حجم كميات الغاز المحروقة في إحدى شركات القطاع تقدر قيمتها بأكثر من 5 مليون دولار أمريكي نتيجة تعطل ضواغط الغاز وتوقف بعض مرافق الإنتاج

التوصية

العمل على اتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من استمرار حرق الغاز لما لذلك من تبعات مالية وبيئية

الموقف

تتطلب العملية التشغيلية حرق كميات من الغاز لأغراض السلامة، وقامت الشركة بعمل خطة رئيسية للحد من ذلك، ويتوقع أن تسفر عن انخفاض كميات الغاز المحروق

حفر عدد 74 بئراً من عدد 118 بئراً مستهدفاً في بعض الحقول

التوصية

الانتهاء من مراجعة خطة تطوير الحقل والأخذ بالدروس المستفادة في ذلك

الموقف

أكدت الشركة أنها تعمل على مراجعة خطة تطوير الحقل لتضمين الدروس المستفادة وأخذ التدابير اللازمة

تأجيل قرار إنهاء عقد خدمات الرافعة المستأجرة من المقاول لمدة 205 يوم رغم انخفاض حجم الأعمال، وتحمّل تكلفة فترة الإنتظار عن العمل بنحو 775,000 ألف دولار أمريكي

التوصية

مراعاة التخطيط السليم لتحديد نطاق عمل الرافعات بما يتوافق مع الأعمال المنفذة تجنبا لتحمّل أية تكاليف عن فترات بقاؤها في وضع الانتظار مستقبلاً

الموقف

أكدت الشركة أنها ستعمل على تقليل فترات الانتظار وأكدت الوزارة على أهمية التخطيط السليم مستقبلاً

- لم يتم مراجعة بعض الآبار المغلقة مؤقتاً بهدف تجديدها وإعادة تشغيلها لاستخراج الاحتياطات المؤكدة خلافاً لمقتضى دليل معايير إدارة الآبار المغلقة
- عدم ردم الآبار المغلقة البالغ أعمارها بين 21 إلى 42 سنة على الرغم من وجود موافقات على ردمها لأسباب منها ارتفاع كميات المياه، والتكلفة، وإجراءات السلامة

التوصية

إجراء مراجعة دورية لجميع الآبار المغلقة وفقاً لمعايير إدارة الآبار واتخاذ التدابير اللازمة

الموقف

اتفقت الشركة مع توصية الجهاز على إعداد مراجعة دورية لجميع الآبار المغلقة والحرص على التوثيق الدقيق لأعمال المراقبة والتنسيق لضمان إعادة استخدام أو تشغيل تلك الآبار

لم يتم الالتزام ببعض بنود الاتفاقيات المبرمة مع المقاولين، وتعذر تطبيق الغرامة على المقاولين لأسباب منها عدم وضوح بند الغرامات بالعقد

التوصية

الالتزام بالإجراءات والضوابط المنصوص عليها بالعقود ومتابعة أداء المقاولين والاستشاريين وفق الآليات المعتمدة

الموقف

سيتم اتخاذ اللازم لتحسين عمليات إدارة العقود لتفادي أي تأخير في تنفيذ المشاريع واتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة

لـم يتـم تحقيق الاستفـادة القصـوى من بعض محطـات الصمامـات البالغ تكلفتها نحو 21,5 مليون دولار أمريكي فـي ضوء استغلال ما نسبته 20% فقط منها

التوصية

ضمان الاستخدام الأمثل لمحطات الصمامات وربط مزيد من الآبار المحفورة بها

الموقف

أكدت الشركة أنه سيتم العمل على الاستفادة القصوى من محطات الصمامات من خلال ربط المزيد من الآبار وفقاً لخطة العمل

تعويـض مقـاول مشـروع خط أنابيب الغاز بمبلـغ 9,5 مليون دولار أمريكي عـن خسائر توقف المعـدات والعمـال عن العمل لمدة تزيـد عـن 13 شهراً، نتيجـة تأخـر الشركـة المشغلـة للحقل في تسليم المواد وتوفير الرسومات والتعديلات على نطاق العمل

التوصية

الأخذ بالدروس المستفادة من مشروع خط أنابيب الغاز لتجنب تكرار مثل هذه المطالبات مستقبلا، وموافاة الجهاز بالنتائج

الموقف

قامت الشركة بتعيين استشاري لإجراء مراجعة شاملة واتخاذ التدابير اللازمة لتفادي تكرار ذلك مستقبلاً

تأخـر إحـدى شركـات القطـاع في توريـد مستحقـات الحكـومـة بنحـو 1,139 مليار دولار أمريكي حتى ديسمبر 2019

التوصية

توريد جميع المبالغ المستحقة للوزارة حسب الأنظمة والإجراءات المتبعة

الموقف

قامت الشركة بتوريد جميع المبالغ المستحقة مع الفوائد حتى أبريل 2021 وسيتم الالتزام بتوريد المستحقات وفق اللائحة التنظيمية

تأخر مقاول التشغيل والصيانة الدورية في توفير قطع الغيار المطلوبة عند حدوث تسرب في مدخل الضواغط والمبرد، ترتب عليه توقف القاطرة الثانية من المحطة عن العمل لمدة 10 أشهر وحرق كميات من الغاز بمقدار 136.2 مليون قدم مكعب قيمتها نحو 234,000 ألف دولار أمريكي

التوصية

إجراء فحص دوري لقاطرات الغاز لضمان عدم توقفها عن العمل، وضمان احتفاظ المقاول بكميات كافية من المخزون لقطع الغيار

الموقف

أكدت الشركة بأنه جاري التحقق من إجراءات الفحص والصيانة الوقائية المخطط لها واتخاذ التدابير اللازمة للتأكد من توفر قطع الغيار

لم يتم تطبيق غرامة تأخير بواقع 0.5% لليوم وبحد أقصى 5% لمناقصة توريد الأنابيب المُغلفة بنحو 728,400 ألف دولار أمريكي بالمخالفة لبنود العقد

التوصية

إجراء مراجعة تفصيلية لعمليات التوريد وفرض غرامة التأخير

الموقف

أكدت الشركة بأنها ستقوم بمراجعة أداء المورد بشأن التوريد وفرض الغرامة في حال ثبت وجود تأخير

سداد فواتير عقد توريد واستئجار المضخات الكهربائية المسند للمقاول دون الاستفادة من خصم الكميات البالغة نحو 83,000 ألف دولار أمريكي وفقاً لبنود العقد

التوصية

استرداد مبلغ الخصم من المقاول وتحسين آلية المتابعة لضمان الاستفادة من خصم الكميات في الوقت المناسب مستقبلاً

الموقف

أكدت الشركة بأنه تم تحصيل مبلغ الخصم

الأثـر الرقـابي لنتـائج أعمـال الجهـاز خــلال الخطــة الخمسيــة التاسعــة

القيمة المضافة المباشرة

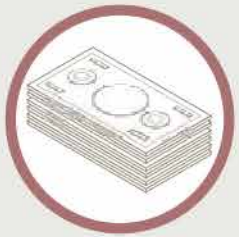

580 مليون ريال عماني

تحصيل واسترداد

207

القضايا التي تعامل معها الجهاز بالتنسيق مع الادعاء العام، وصدر بشأن بعضها أحكام قضائية وأخرى لا تزال قيد الإجراءات

المخـــالفـــات المالية والإدارية

يتَّبع الجهاز في شأن التعامل مع المخالفات المالية والإدارية مجموعة من الإجراءات القانونية عملاً بنص المادة رقم (23) من قانون الرقابة المالية والإدارية للدولة في ضوء ملابسات كل منها على حدة، وذلك من خلال ما يأتي:

- قيام الجهاز بممارسة مهامه في الجهات الخاضعة لرقابته، وإعمال أحكام الضبطية القضائية والمكنات القانونية والصلاحيات المخولة له في شأن عمليات التحري وجمع الاستدلالات بالتحقق من المخالفات المالية والإدارية
- في حال تبين وجود ثمة شبهات جنائية يتم استيفاء المتطلبات اللازمة للإحالة الجزائية ليتم إبلاغها إلى الادعاء العام مباشرةً
- أما إن كانت المخالفات المالية أو الإدارية لا تشكل شبهة جنائية يتم إبلاغها إلى الجهة الخاضعة لرقابة الجهاز لإجراء التحقيق اللازم بشأنها

تصنيف قضايا الأمـوال العامة

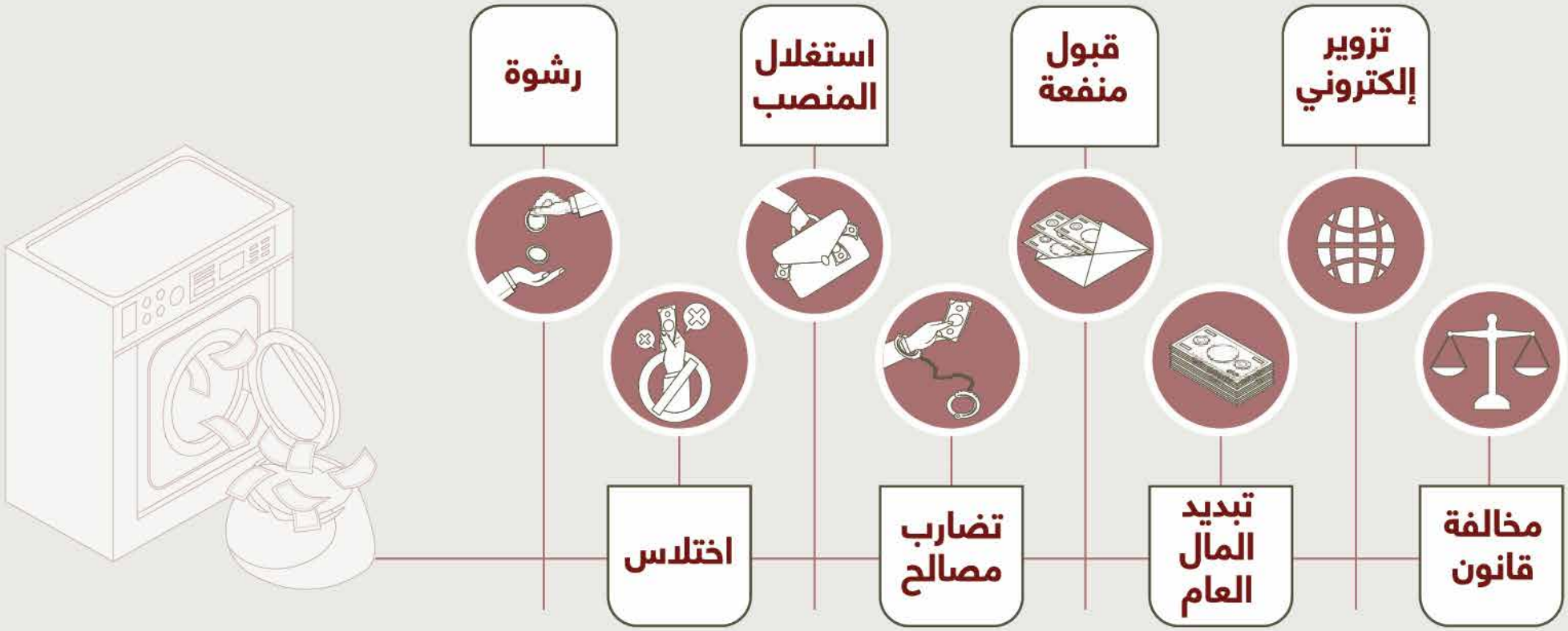

نماذج من المخالفات التي رصدها الجهاز

تبديد جانب من الأموال العامة تمثلت في صرف مبالغ بالزيادة لعدد من أصحاب ناقلات المياه المتعاقد معهم خلال فترة الطوارئ لعام 2015م، حيث تبين القيام بصرف مبلغ نحو 10 مليون ريال عُماني

الحكم الصادر

إدانة المتهمين بجناية الرشوة وبالتزوير في الأوراق الخاصة والسجن مدة تتراوح بين (سنة – خمس سنوات) والغرامة ما بين (500 - 300,000 ريال عُماني) وعزل أحد المتهمين مؤبداً من الوظيفة العامة ومصادرة المستندات المزورة وإلزام المتهمين بالمصاريف

شبهة رشوة تمثلت في قبول المدير المنتدب وعضو مجلس إدارة بإحدى الشركات وأحد أعضاء مجلس الإدارة رشوة بلغ مجموعها 7,7 مليون دولار أمريكي وهو ما يعادل 1% من إجمالي قيمة مناقصة

الحكم الصادر

حكمت المحكمة بإدانة المتهمين بجناية الرشوة وقضت بسجنهم سبعة سنوات وتغريم كل واحد منهم نحو 7,7 مليون دولار أمريكي وعزل المتهم الثاني مؤبداً من الوظيفة ومصادرة الأموال موضوع الرشوة

أقدم موظف بقسم المساحة والتخطيط في اصطناع ملكية ورسم مساحي مزورين باسم المتهم الثاني ووضع عليهما تواقيع مزورة

الحكم الصادر

إدانة المتهمين بجناية التزوير في محرر رسمي، ، وبجناية التزوير في سجل رسمي، وبجناية عرض الرشوة، وبجناية الرشوة، وبجنحة إساءة استعمال الوظيفة، وبجنحة اصطناع محرر مشابه لمظهره لمحرر رسمي بقصد استعماله كمحرر صحيح، وبجنحة السعي إلى امتلاك أرض تخضع لأحكام قانون الأراضي مستعيناً بوثيقة مزورة، والسجن مدة تتراوح من (6 أشهر – 4 سنوات) والغرامة

نماذج من المخالفات التي رصدها الجهاز

أقدم عدد من الموظفين باختلاس أموال عامة بنحو 15 مليون ريال عُماني تمثلت في إعداد سندات صرف وتمريرها بدون مؤيدات صرف وسحب شيكات باسم مندوب الوزارة واستلام مبالغ الشيكات نقداً

الحكم الصادر

إدانة المتهمين في جناية الاختلاس بالتزوير وجناية التزوير في المحررات الرسمية واستعمالها وجناية استعمال البيانات الإلكترونية رغم العلم بتزويرها، وجناية الاشتراك في التزوير المعلوماتي، وجناية غسل الأموال، وجنحة الإخلال بالواجبات الوظيفية والتعدي على المال العام، وجنحة الإهمال عن قصد في القيام بالواجبات الوظيفية، وتجمع العقوبات المحكوم بها على ألا يتعدى مجموعها ضعف العقوبة المحددة قانوناً للجريمة الأشد والعزل من الوظيفة العامة والحرمان من تولي الوظائف العامة بصورة مطلقة، والغرامة وإلزام مجموعة من المتهمين برد المبالغ المختلسة، مع الأمر بمصادرة جميع العقارات والمنقولات والمبالغ المالية وجميع العوائد والأرباح المالية المتحققة للمتهمين من عملية غسل الأموال ومصادرة أي أملاك أخرى مسجلة بأسماء المتهمين تعادل قيمة المبالغ التي قاموا بغسلها ومصادرة كافة الأموال محل الجريمة

قيام رئيس قسم التركات باختلاس أموال الأيتام والقصر وإساءة استعمال وظيفته لتحقيق منافع شخصية، وذلك من خلال استلامه مبالغ نقدية من مراجعي قسم التركات وإعطاءهم بالمقابل وصولات مالية أوقف العمل بها وبدلاً من إيداعها في حساب المحكمة قام بتوظيفها لأغراضه الشخصية دون وجه حق

الحكم الصادر

إدانة المتهم بجناية الاختلاس وسجنه خمس سنوات وتغريمه مبلغ نحو 1,2 مليون ريال عُماني وإلزامه برد المبلغ المستولى عليه والمقدر بـ 1,2 مليون ريال عُماني وإدانة بجناية غسل الأموال وسجنه مدة خمس سنوات وتغريمه مبلغ 50 ألف ريال عُماني وعزله من وظيفته وحرمانه من تولي الوظائف العامة

نماذج من المخالفات التي رصدها الجهاز

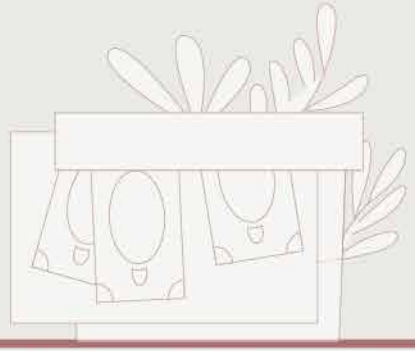

أقدم عدد من الموظفين بأخذ رشوة مالية من بعض المواطنين مقابل القيام بتسهيل إنجاز بعض معاملاتهم في إحدى الجهات

الحكم الصادر

إدانة المتهمين بجناية الرشوة والسجن لمدد تتراوح من (1-3) سنوات والغرامة، وإدغام العقوبات والعزل من الوظيفة والحرمان من تولي الوظائف العامة بصورة مطلقة

أقدم أحد مهندسي قسم المشاريع والصيانة بإساءة استغلال منصبه والتزوير في محررات عرفية لتسهيل إسناد عدد من المناقصات إلى إحدى الشركات

الحكم الصادر

إدانة المتهم بجناية الإخلال بطريقة الغش وبطريقة غير مشروعة بحرية وسلامة مناقصة تعلقت بجهة حكومية وقضت بمعاقبته عنها بالسجن (5) سنوات وارتكاب جنحة استغلال منصب حكومي لتحقيق منفعة شخصية لغيره وإساءة استعمال الوظيفة والإخلال قصداً بالواجبات الوظيفية والإضرار قصداً بمصالح الدولة والتزوير في أوراق عرفية واستعمال المزور مع العلم بأمره، وقضت بمعاقبته بالسجن والغرامة والعزل عن الوظيفة العامة

أقدم مدير أول للإسناد الفني ومدير أحد المصانع بالشركة باستغلال منصبه بأن قام بإرساء مناقصة، تبين لاحقاً أن الشركة مملوكة له

الحكم الصادر

إدانة المتهم بجنحة تضارب المصالح واستغلال المنصب وإساءة استعمال الوظيفة وقضت بسجنه ثلاث سنوات وبعزله عن الوظيفة وإبعاده عن البلاد بعد انتهاء العقوبة ومصادرة المبلغ

نماذج من المخالفات التي رصدها الجهاز

المخالفات التي شابت إجراءات صرف التعويضات النقدية عن الممتلكات الواقعة على قطعة الأرض المملوكة لأحد المواطنين حيث بلغت تلك التعويضات مبلغ بنحو 500 ألف ريال عُماني تعويضاً عن أربع قطع، حيث تم تعديل مسار الطريق خارج نطاق تلك القطع مما أدى إلى تأثر جزء بسيط على إحدى القطع دون البقية، إلا أن التعويض جاء لجميع القطع

الحكم الصادر

إدانة المتهم بجنحة استعمال الوظيفة وجنحة المساس بالمال العام وتبديده وعدم المحافظة عليه وقضت بمعاقبته بالسجن ثلاث سنوات، وبرد مبلغ نحو 621 ألف ريال عُماني إلى الخزينة العامة للدولة

قيام عدد من الموظفين بإساءة استعمال الوظيفة عند إجراءات صرف التعويضات النقدية لورثة أحد المواطنين بمشروع طريق الباطنة الساحلي حيث بلغت التعويضات رغم عدم تأثرها بالمشروع مبلغ وقدره 200 ألف ريال عماني

الحكم الصادر

إدانة المتهم بجنحة استعمال الوظيفة وجنحة المساس بالمال العام وتبديده وعدم المحافظة عليه وقضت بالسجن ثلاث سنوات وبرد مبلغ نحو 200 ألف ريال عُماني إلى الخزينة العامة للدولة

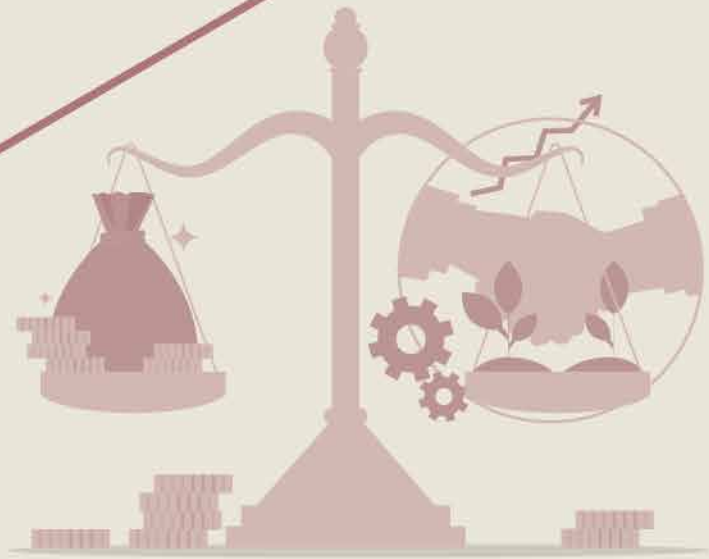

باشر الجهاز مهام هيئة مكافحة ومنـــع الفســـاد مـــن خـــلال:

1. الكشف عن المخالفات المالية والإدارية
2. تفعيل دوره في الرقابة الوقائية
3. تواجده في معظم الوحدات الحكومية على مدار العام
4. افتتاح عدد من أفرع الجهاز في معظم المحافظات
5. تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد
6. استعراض سلطنة عمان العديد من الدول لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

متابعة تنفيذ اتفاقية الأمم المتحـدة لمكافحـة الفساد

في ضوء متابعة الجهاز لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة، فقد أسفرت نتائج المتابعة عن العديد من النتائج أهمها ما يلي:

1. دراسة مشروع تعديل قانون حماية المال العام وتجنب تضارب المصالح وذلك بالتنسيق مع الجهات المختصة
2. مواءمة التشريعات المحلية بما يتوافق مع متطلبات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة ومنع الفساد
3. اعتماد مدونة قواعد السلوك الوظيفي للموظفين المدنيين في وحدات الجهاز الإداري للدولة
4. دراسة عدد 525 مشروع قانون ولائحة وقرار منها 57 في عام 2020، كما طلب الجهاز رأي وزارة العدل والشؤون القانونية تجاه الموضوعات التي تباينت وجهات النظر بشأنها مع الجهات الخاضعة لرقابته وأصدرت الوزارة الفتاوى القانونية اللازمة بشأنها
5. إقامة الندوات التوعوية بهدف نشر الوعي الرقابي وتجسيد الشراكة المؤسسية والمجتمعية في حماية المال العام وتعزيز قيم النزاهة
6. مشاركة دول العالم الاحتفاء بمناسبة اليوم الدولي لمكافحة الفساد من خلال التعريف بدور الجهاز في مجال تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد
7. تنفيذ عدد من الأنشطة التوعوية في مختلف القوالب الإعلامية للتعريف بمضمون مدونة قواعد السلوك الوظيفي للموظفين المدنيين في وحدات الجهاز الإداري للدولة
8. مواصلة إنتاج البرنامج التلفزيوني التوعوي "نزاهة"، وبثه عبر القنوات التلفزيونية والإذاعية المحلية، والبرنامج الإذاعي "الرقابة مسؤولية الجميع" الذي يبث على إذاعة سلطنة عُمان
9. نشر العبارات التوعوية والمفاهيم المتعلقة بقيم النزاهة ومكافحة الفساد في القوالب الإعلامية المختلفة